كتابك ١٦٥

رئيس التحرير أنيس منصور

الدكتور مرسى سعد الدين

الاتصال من أجل الغد

دار المعارف

الناشر : دار المعارف – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج . م . ع .

تقديم

الإنسان يحتاج دائمًا إلى الاتصال ، وحتى قبل ظهور اللغة كنظام منطقى كان الإنسان يستعمل الأصوات والصور والطبول ، وعن طريق الاتصال يعرف الإنسان مايدور حوله ، ويكتسب المعلومات والمهارات التى تساعد على الحياة ، وإذا نحن درسنا أية ظاهرة فى المجتمع لوجدنا أن بقاءها واستمرارها ونموها يعتمد اعتمادًا تامًّا على الاتصال ، وسواء فى ذلك الظواهر السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية . فنشاط الأحزاب وعملها يعتمد على الاتصال ونمو التجارة والصناعة وأى عمل ضخم لايستطيع التحرك بدون الاتصال ، والتعليم لن ينتشر إلا عن طريق الاتصال ، والثقافة بكل نواحيها من موسيقى إلى مسرح إلى سينما إلى فن ماذا يكون مصيرها لو لم تنتقل من شخص إلى شخص ؟

والاتصال يحتاج إلى أكثر من فرد . إذ إن الإنسان يحاول دائمًا أن يوصل شيئًا ما إلى شخص آخر سواء أكان هذا الشىء معلومات أو آراء أو اتجاهات . وهو أساس فى تنمية العلاقات الإنسانية على كل مستوياتها ، بين رئيس الدولة والشعب وبين رئيس ومرءوسيه ، وبين أب وأولاده ، وبين محب وحبيبته ، وبين مدرس وتلاميذه . ولعل

دخول الاتصال كعامل مساعد فى جميع النشاطات الإنسانية يجعل من السهل القول إننا الآن فى عصر الاتصال كما يصفه بعض المفكرين . وهم يقسمون نمو الإنسانية إلى أربع مراحل أو مقررات : المرحلة الأولى مرحلة ترويض الأرض مما خُلِق للزراعة ، ثم ترويض الطبيعة ، ومن ثمَّ ولد الانقلاب الصناعى ، ثم مرحلة الثورة التكنولوجية ، وأخيرًا ثورة الاتصال ، وتقول الإحصاءات على سبيل المثال : إن ٤٥٪ من الأيدى العاملة فى أمريكا تعمل فى إطار الاتصال .

الاتصال إذن عملية طبيعية ولدت مع بدء الخليقة ، واستمرت مع البشر حتى الآن ، وكغيرها من الظواهر نجد أن العلماء حاولوا ترشيدها ووضعها فى قوالب علمية واستنبطوا لها نظريات عديدة . وليس هنا مجال عرض هذه النظريات ، إذ إن هذا الكتاب ليس موجهًا إلى دارس علم الاتصال ، وإنما هو نوع من الشرح المبسط لسلوك الإنسان . ولكن هناك بعض العناصر التى أجمع العلماء عليها بخصوص عملية الاتصال ، وهذه العناصر هى : المصدر ، والرسالة ، والقناة ، والمستقبِل . المصدر هو الجهة التى تنبع منها الرسالة سواء كانت هذه الجهة فردًا أو مجموعة ، سواء كانت على مستوى مرتفع من الأهمية أو بلا أهمية ؛ فرئيس الجمهورية مصدر ، وكذلك المدرس أو الطبيب أو شيخ الجامع ، وبمعنى آخر كل ما لديه رسالة يريد توصيلها . وبطبيعة الحال هناك عوامل تؤثر على المصدر وعلى تقبل رسالته ، وأهم هذه العوامل الثقة فيه

والطريقة التى يقدم بها رسالته . وهناك مصدر رسمى مثل رجال الإعلام أو المسئولين عن حملات التنمية أو الوزراء . . إلخ . أما المصدر غير الرسمى فهو الفرد العادى فى اتصالاته اليومية المستمرة مع الآخرين . ويصف إخصائيو الاتصال الرسمى بأنه رأسى أى من أعلى إلى أسفل . أما الاتصال غير الرسمى فهو أفقى لأنه ينتشر بين مجموعة من الناس على نفس المستوى .

والمصدر كما قلت يحاول أن يوصل رسالة ما إلى المستقبِل . والرسالة هى أساس عملية الاتصال ، إذ إن لم يكن لدىَّ ماأريد أن أوصله لما وُجِد الاتصال ، إن لم تكن عندى رسالة ماأريد بثها أونشرها فإن العملية كلها لانجد لها ذاعيًا . وقد تكون هذه الرسالة سياسية ، أو اقتصادية ، أو تعليمية ، أو ثقافية ، وبمعنى آخر : إن الرسالة تغطى جميع نواحى النشاطات البشرية ، وتختلف طبيعة الرسالة باختلاف قناة الاتصال أو قنوات الاتصال ، فإذا كانت القناة هى الراديو فإن الرسالة ستكون صوتية ، وإن كانت للتليفزيون فستكون صورة وصوتًا ، وإن كانت الجريدة أو الكتاب فإنها ستكون الحروف . وهناك أيضًا الرسالة الشفوية التى تنتقل عن طريق مايسميه علماء الاتصال : الاتصال المباشر .

وكل قناة أو وسيلة اتصال لها صفاتها الخاصة ، كما أن لها مزاياها وصعوباتها ، وقد قام علماء الاتصال بتقسيم هذه القنوات إلى نوعين : الاتصال الجماهيرى ، والاتصال المباشر . الاتصال الجماهيرى مثل الراديو

والتليفزيون ، يوجه رسالته إلى مجموعات واسعة وغير متجانسة من الجمهور . وصفات الجمهور هذه تضع بعض الشروط فى الرسالة التى تُبث ، وخاصة فى بلاد كمصر تنتشر فيها الأمية . إذ من المعروف أن التعليم يعطى نوعًا من التجانس بين الجمهور أو المستقبِل مما يسهل مهمة المصدر ؛ فإذا نحن خاطبنا طلبة الجامعة والمثقفين فإن طبيعة الرسالة ونوعيتها لابد أن تختلف عما إذا كنا نخاطب الأميين . ونحن حين نوجه رسالة إلى أهل المدن فإنها لابد أن تختلف عن رسالة أهل الريف . بل إننا نجد أن فى مجتمع واحد طبائع مختلفة من الجمهور . ولنأخذ أسرة عادية فى القاهرة تشاهد برنامجًا تليفزيونيًّا ، قد نجد أن الأب على درجة عالية من التعليم ، وقد يكون حاصلا على درجة الدكتوراه ومعه زوجته ، وقد يكون تعليمها متوسطًا ، ثم الأطفال على مستويات مختلفة من التعليم ، وقد يشاهد البرنامج معهم « الشغالة » التى لاتعرف القراءة والكتابة . هذه المجموعة غير المتجانسة تجلس معًا لتشاهد برنامجًا واحدًا ، وهنا تأتى مشكلة المصدر . لمن سيوجه الرسالة وإلى أى مستوى من هذه المستويات الموجودة فى أسرة واحدة ، ولعل هذا من أسباب تعرُّض التليفزيون والإذاعة أكثر من غيرهما لهجوم ونقد يراه البعض عادلا، فى حين يراه البعض الآخر غير عادل . ونحن لا نجد هذه المشكلة فى قناة الكلمة المطبوعة ، وذلك لعدة أسباب : أولها أن القدرة على استيعاب كتاب ما ، أو مقال ، أو بحث ، يتطلب مستوى معينًا من التعليم . أى أن كل

كتاب له قارئوه وكل جريدة أو مجلة لها من يواظب على قراءتها . القراءة عملية اختيارية وانفرادية ، أما الإذاعة والتليفزيون والفيلم والمسرح فإلى حد ماعملية إجبارية وجماعية . وقد يقول البعض إن الإنسان يستطيع أن يغلق الراديو أو التليفزيون إذا ماساءه برنامج ، ولكن هناك غيره فى المنزل ممن قد يرغب فى ذلك البرنامج ، ومن الصعب تجاهل الراديو والتليفزيون إذا مابدءا العمل .

الاتصال المباشر :

هذا بخصوص الاتصال الجماهيرى ، والآن نأتى إلى الاتصال المباشر الذى يتم كما ذكرت على مستوى أفق ، أى بين الأفراد ، وإن كان أحيانًا مايكوّن هذا الاتصال المباشر رأينا أيضًا – مثل اتصال المدرس بتلاميذه ، وشيخ الجامع بجمهوره ، والطبيب بمرضاه . وقد وضع علماء الاتصال بعض الأسس للاتصال ، وحاولوا – كما يفعلون دائمًا تقنينه وإعطاءه المسحة العلمية . فوصفوا هذا الاتصال على أنه طريق ذو اتجاهين ، يعطى مجالا للأخذ والعطاء ، فالمشاهد للتليفزيون أو المستمع للراديو ليس فى مقدوره بدء حوار مع أى من الجهازين ، ومن ثمَّ فإن هذا الاتصال يسمى اتصالا ذا اتجاه واحد ، أى من المصدر إلى المستقبِل .

والاتصال قد يكون مباشرة بين المصدر والمستقبِل ، وهذا يسمى

كان المستقبل قد فهم الرسالة أو لم يفهمها . . وهذا يعطى المصدر فرصة إعادة شرح رسالته أو أجزاء منها قد لايستوعبها المستقبل فى الحال . وقد أجمع رجال الاتصال على أهمية الاتصال المباشر فى نشر الرسائل المرتبطة بالقيمة ، كما أن رجال السياسة يستعملونه فى حملاتهم الانتخابية ، ونجد فى أمريكا مثلا أن رئيس الجمهورية يقوم من وقت إلى آخر بجولات فى أنحاء الولايات المتحدة لإقناع دافعى الضرائب ، كما يختارون أن يسموا الشعب فى أمريكا بقوانين معينة أو قرارات تحتاج إلى شرح . وهذا هو مافعله الرئيس كارتر وقت مشكلة بنما على سبيل المثال .

والاتصال قد يكون مباشرة بين المصدر والمستقبل ، وهذا يسمى بالاتصال ذى الخطوة الواحدة ، والآخر عن طريق وسيط ، وقد أطلق عليه علماء الاتصال قائد الرأى . وقادة الرأى هم الأفراد الذين يعيشون وسط جمهور المستقبلين للرسالة ولهم تأثير واضح عليهم . وهذا مايسمى بالتأثير الأفقى ، وقد ظهر بالتجربة أن هذه الوسيلة هى أنجح الطرق لنشر الأفكار الجديدة . قادة الرأى يتلقون الرسالة من المصدر ثم بدورهم يحاولون نشرها بين الجماهير التى يعيشون بينها . ومن الممكن القول أنه بعد اقتناع قادة الرأى بالفكرة الجديدة فإنهم يصبحون هم أنفسهم مصدرًا للمعلومات ، وغالبًا مايختارون الطريقة المناسبة لنشر هذه الأفكار . وهم يفعلون هذا إما بالتحدث عن الفكرة الجديدة – وهذا هو الأوقع – أو بممارسة هذه الفكرة بحيث سيصبحون هم أنفسهم قدوة للآخرين ،

وهناك وسائل عديدة للتأثير على المستقبل ، وذلك حسب طبيعة هذا المستقبِل .

أنواع المستقبِل :

وقد قسم رجال الاتصال المستقبِل إلى ثلاثة أنواع ، وذلك فى إطار اتخاذ القرار بقبول الأفكار الجديدة ، هؤلاء الذين يقدرون مبكرًا ، ومنهم قادة الرأى ، والذين يتخذون قرارهم متأخرًا ، وهؤلاء الذين لم يتخذوا قرارًا بعد . وتوجه معظم الرسائل إلى الذين لم يتخذوا قرارًا بعد . وسأعطى هنا مثالا واضحًا عن الشعب الأمريكى وموقفه حيال القضية الفلسطينية. فنحن نجد أن هناك مجموعة قد اتخذت قرارها مبكرًا ، بعضها أيد قضية إسرائيل مثل الجماعات الصهيونية ومعظم يهود أمريكا . إن كلا الجانبين تربطهم بالقضية ارتباطات عضوية لن تؤثر فيها أية محاولات للإقناع . إن كلا الجانبين اتخذ مواقف من الصعب تغييرها ، وحتى حين وقفت الجماعات الصهيونية واليهودية فى أمريكا بجانب مبادرات السلام ، فهى فعلت هذا أولا بعد أن غيرت إسرائيل موقفها ، وثانيًا فى إطار فائدة السلام لإسرائيل وليس للجانب العربى .

وعندما نبدأ عملية الإقناع فإن رجال الاتصال يستعملون تكثيفات مختلفة . منها إثارة الخوف فى نفوس المستقبلين ، وقد استعملت إسرائيل هذه الوسيلة بعد عمليات الفدائيين الفلسطينيين فى ميونيخ ، وعمليات

الإرهابيين فى خطف الطائرات ، فعن طريق إثارة خوف المواطن العادى استطاعت إسرائيل أن تنشر موجة من الكراهية للفلسطينيين فى نفوس شعوب العالم ، ثم حولت الكراهية للفلسطينيين إلى التعميم وكراهية العرب ، بحيث ارتبطت صورة العربى بالإرهاب ، وأصبح أى مسافر عربى يتعرض لمعاملة سيئة فى المطارات المختلفة وفى داخل الدول نفسها .

ويأتى بعد هؤلاء الذين يتخذون قرارًا مبكرًا ، الذين يتأخرون فى اتخاذ القرار ، وإذا واصلت الحديث عن مواقف الشعوب حيال القضية الفلسطينية فإننا نجد أن الشعوب الإفريقية تأتى فى هذا الإطار ، ونحن مازلنا نذكر الدور الذى قامت به مصر فى جمع شمل حركات التحرير الإفريقية ، ونذكر موقف هذه الشعوب بعد الاستقلال تجاه مصر ، موقف صداقة وتأييد كامل . ثم بدأت إسرائيل حملاتها الإعلامية مصحوبة بغزو اقتصادى وفنى وسياسى ، ولعل مصر تلام فى هذا المجال ، إذ إنه بسبب الروتين القاسى لم تستطع أن تستجيب إلى طلبات الحكومات الإفريقية بصورة سريعة وحاسمة ، فى حين أسرعت إسرائيل بوضع إمكانياتها فى أيدى هذه الحكومات ، وأذكر على سبيل المثال حين أرادت إحدى الدول الإفريقية طيارين من مصر لتدريب سلاح طيرانها لم تستجب مصر فى الحال ، وأخذت وقتًا طويلا فى اتخاذ قرارها مما جعل هذه الدولة – وغيرها من الدول الإفريقية بعد ذلك – تستعين بخبراء إسرائيليين . وقد حدث نفس الشىء فى الإطار الاقتصادى ، بحيث

وجدنا فجأة أن موقف كثير من الدول الإفريقية تغيَّر من تأييد كامل لمصر والعرب إلى تأييد كامل لإسرائيل ، ولكن فجأة قبيل وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ تغير موقف دول إفريقيا واتخذت قرارًا متأخرًا بتأييد مصر والعرب ، وقطع علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل .

والآن نأتى إلى القسم الثالث من المستقبلين ، وهم الذين ترددوا فى اتخاذ القرار ، أَوْ لم يتخذوا قرارًا بعد . وهؤلاء كانوا الأغلبية فى العالم وإن كانت أجهزة الإعلام الغربية أعطت صورة تأييد كامل لإسرائيل . إن هذه الأغلبية – ممن لم يتخذوا القرار – لم تكن تعرف شيئا عن القضية الفلسطينية أو عن مصر أو العرب ، والقليل الذى كانت تعرفه عن طريق الإعلام الغربى المتحيز لإسرائيل فإنه بطبيعة الحال فى مصلحة إسرائيل . كان الشرق الأوسط بالنسبة لهؤلاء منطقة بعيدة عنهم لاتهمهم من بعيد أو قريب ، حتى وقعت حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتكتل العرب لاستعمال البترول كسلاح فى المعركة السياسية ، وبدأت شعوب العالم تشعر بتأثير الموقف فى الشرق الأوسط على الأوضاع فى بلادهم . بدأت تحذيرات حكومات العالم إلى شعوبها بمحاولة الحد من استعمال البترول ، وشعرت الأسرة العادية أنها لم تعد تستطيع قضاء إجازة آخر الأسبوع خارج المدينة لعدم توفر البترول . بدءوا يشعرون أنهم وإن كانت تفصلهم عن المنطقة آلاف الأميال فإنها تؤثر تأثيرًا مباشرًا فى حياتهم . حينئذ بدأت هذه المجموعة الثالثة تهتم بمشكلة الشرق الأوسط . وهنا جاء دور

الاتصال . وبدأت أجهزة الاتصال المصرية تشرح القضية وجذورها . وفى تلك الفترة التى كان لى شرف تولى رئاسة هيئة الاستعلامات زاد عدد مكاتبنا الإعلامية فى الخارج من ١٧ إلى ٣٥ مكتبًا وبدأت حملة اتصال منتظمة مدروسة وعلمية لشرح القضية التى كانت إسرائيل قد استطاعت أن تجعلها قضية من جانب واحد . وحينئذ بدأت هذه المجموعة تتخذ قرارها ، وبخاصة بعد أن اتسمت سياسة مصر الإعلامية بتأكيدها على السلام . وكان هذا القرار فى مصلحة مصر والعرب . واستطاع الإعلام المصرى وحده أن يسحب البساط الإعلامى من تحت أقدام إسرائيل .

هذه إذن هى مقومات الاتصال ، المصدر والرسالة والمضمون والمستقبل . ولكى يكون المصدر ناجحاً يجب أن يتطور فى ضوء التغيرات التكنولوجية الحديثة بحيث يستطيع أن يواجه أية مواقف قد تستجد ، كما أنه يجب توفير مصادر معلومات سريعة . وهنا يأتى دور مايسمى ببنك المعلومات . وهو فى الواقع أرشيف كامل يمكن الحصول على مافيه بسرعة وإتقان . وهناك أنواع عديدة لهذه البنوك أحدثها ماشاهدته فى مجلة شبجيل الألمانية وجريدة النيويورك تايمز ، وهو يعتمد على الفيديو (الدوائر التليفزيونية المغلقة) وسأحاول أن أعطى مفهومه بصورة سريعة . وأذكر فى هذه الزيارة أنى وجدت نفسى أمام جهاز تليفزيون به عدد من الأزرار ، وطلب منى أن أختار موضوعًا يهمنى ، فاخترت قناة

السويس . وضغط العامل زرًّا من الأزرار فوجدت أمامى – بعد ثوان معدودة – قائمة بوثائق مختلفة عن قناة السويس ، اخترت واحدة منها فلم تمر إلا ثوان أخرى حتى وجدت صورة من هذه الوثيقة تنزلق من أعلى الجهاز ، لم تستغرق العملية كلها أكثر من دقيقتين ، وقد علمت أن هذا الجهاز يمكن أن يرسل مايريده أى مكتب للمجلة فى أى بلد فى دقائق . وطبعًا ليس هنا مجال الشرح العلمى للجهاز ، ولكنه بدأ الآن يصمم فى مجالات عديدة . إن مثل هذه الوسيلة السريعة لحفظ المعلومات واستردادها أساسية لأى مصدر إذا أراد أن يستجيب لمتطلبات الاتصال .

وسيلة الاتصال أيضًا مهمة فى عملية الاتصال ، وهناك تطورات تكنولوجية فى هذا الإطار، لعل أهمها استعمال القمر الصناعى فى تغطية زيارات السيد الرئيس فى الخارج ، والتى استطاع القمر الصناعى أن ينقلها لنا وقت حدوثها . والأقمار الصناعية لا تستعمل فقط فى الاتصال الخارجى وإنما أيضًا فى داخل الدول نفسها . ولدينا نموذج ماحدث فى الهند ، حيث استعمل القمر الصناعى فى عمليات التنمية كلها . ولكن لاشك فى أن كل رسالة تحتاج إلى وسائل مختلفة ، كما أن هذه الرسائل تختلف باختلاف جمهور المستقبلين . وعلى سبيل المثال نجد أنه بينما تكون الكلمة المطبوعة مفيدة فى مجتمع متعلم فإنها لا تصلح فى مجتمع تغلب عليه الأمية ، ومن ثَمَّ فهو يحتاج إلى المسموع أى الإذاعة ، والمرئى أى التليفزيون والفيلم وغيرها من وسائل الإيضاح .

الاتصال بالخارج (الإعلام الخارجى) :

كان من نتيجة الاختراعات الحديثة أن سهلت عملية الاتصال الدولى بطريقة واضحة ، ولاشك أن هذه الاختراعات ساعدت على نقل الرسائل من بلد إلى آخر فى زمن قصير ، وعلى وصول المعلومات إلى أى جزء من أجزاء العالم فى وقت لايكاد يذكر . ونحن نرى أن حدثًا ماسيقع فى بلد على بعد آلاف الأميال يعرفه العالم فى آن واحد . ويمكن القول أنه من وجهة النظر التكنيكية أصبح العالم عالمًا واحدًا ، وأمكن حل جميع مشاكل الاتصال . وقد أصبحت الأحداث التى كانت من قبل تعتبر محلية تهم العالم كله ، فإذا وقع زلزال فى بلد مانجد تضامنًا من دول العالم كله سواء بإرسال المساعدات أو غيرها . ولدينا مثال إعدام الرئيس بوتو فى الباكستان وعمليات الإعدام فى إيران وكيف وصلت إلى العالم كله فى دقائق كان من نتائجها ظهور رد فعل عالمى قوى .

ووسائل الاتصال الحديثة تسهم فى تبادل الأفكار والآراء : سواء الاجتماعية ، أو الثقافية ، أو السياسية ، أو الاقتصادية . وكل هذا من شأنه أن يقرب من الشعوب ويقيم نوعًا من التفاهم الدولى لم يكن موجودًا من قبل ، بالإضافة إلى أن هذا التقدم التكنولوجى الكبير ساعد على خلق رأى عالمى أساسه المصالح المشتركة التى استطاعت وسائل الاتصال الحديثة أن تقيمها . إن الرأى العام العالمى جاء نتيجة وجود

مصالح إنسانية مشتركة صار من السهل وجودها بين شعوب العالم بسبب تقدم وسائل الاتصال ، وقد أدت هذه المصالح المشتركة إلى إيجاد مواقف موحدة فيما يتعلق بمصير العالم وخاصة فيما يرتبط بالتنمية والسلام العالمى . حقيقة أن الرأى العام العالمى غير متجانس نتيجة للنظم السياسية المختلفة والتفاوت فى التقدم والتنمية وفى مصادر الثروة . وحتى وقت قريب كانت الدول الكبرى بطبيعة إمكانياتها هى التى تتخذ القرارات ولكن نتيجة للاكتشافات البترولية فى بعض الدول الصغيرة لم يعد اتخاذ القرار احتكارًا للدول الكبرى . ولدينا مثال لما حدث بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والدور الذى لعبه البترول العربى ، ولولا الخلافات الموجودة فى المعسكر العربى نتيجة للنظم السياسية المختلفة لاستطاع العرب أن يقوموا بدور فعال فى السياسة الدولية .

وكل دولة من الدول لها سياسة للاتصال الخارجى ، أو مايسمى بالإعلام الخارجى . وكل دولة تحاول أن تعكس صورة مشرقة ومشرفة لها فى الخارج ، سواء من أجل مقاومة إعلام مضاد أو لمجرد عكس الصورة الحقيقية لها . فنحن فى مصر على سبيل المثال كان من إعلامنا الخارجى : الإعلام المضاد الموجه إلى الإعلام الإسرائيلى . وكان الغرض منه أولا دحض مزاعم إسرائيل حول القضية الفلسطينية ثم شرح القضية من جذورها . ولكى تستطيع مواجهة الدعاية الإسرائيلية كان من الضرورى دراستها دراسة علمية . وكانت تلك الدعاية تتميز بالمرونة ،

بحيث استطاعت أن تتمشى مع الأوضاع السائدة . ونحن نعرف أن العالم يعرف بعضه بعضًا عن طريق ستريوتايب أو أنماط محددة ، فهناك نمط للإنجليزى ، وآخر للأمريكى والفرنسى ، وكلما ذُكر أى منهم فإن هذا النمط يقفز إلى أذهاننا فى الحال . الإنجليزى وهو يرتدى الشورت الكاكى والقبعة الفلسنية ومعه منشة ، والأمريكى وهو على حصانه مرتديًا ملابس رعاة البقر أو من عصابة ما . والفرنسى الأنيق الذى يتقن التعامل مع النساء ، كل هذه صور أو أنماط نمت عن طريق أجهزة الإعلام والأفلام والكتب وغيرها .

كان نمط العربى الذى روجته إسرائيل هو الشخص المتأخر الذى يعيش فى الصحراء ، غير مثقف أو متعلم ولايفكر إلا فى الحرب ، لديه حريم من النساء ، إلى آخر هذا من سمات الصورة المعروفة . ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتغير النمط وظهر أن العربى ليس متأخرًا بل فى استطاعته التعامل مع التكنولوجيا الحديثة ، وهو لايحارب لحبه للحرب وإنما للحصول على حقوقه ، بل لقد ظهر للعالم أن العربى ممثلا فى المصرى يحب السلام ، ألم يتقدم الرئيس السادات بمحاولات لإقامة السلام فى المنطقة وسط الانتصارات المصرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ؟ ألم يفتح قناة السويس للملاحة العالمية قبل توقيع أية اتفاقيات للسلام ؟ كل هذا أدى إلى تغيير النمط العربى فى الخارج ، واستطاع الإعلام المصرى أن يعكس صورة جديدة للعربى ممثلا فى المصرى .

وليس هنا مجال التحدث عن دور مبادرة السلام فى تحسين الصورة العربية وفى كسر الاحتكار الإسرائيلى لأجهزة الإعلام الغربية ، ولكن مما لاشك فيه أن التقدم التكنولوجى الكبير فى أجهزة الاتصال ساعد على خلق رأى عام عالمى مؤيد لمصر فى موقفها ، ولعله لأول مرة فى التاريخ يقف رأى عام عالمى وراء قضية واحدة وهى قضية السلام .

لقد أصبح لوسائل الاتصال الحديثة دور قوى وفعّال ، بغض النظر عن الأنظمة السياسية والتفاوت الاقتصادى ، بعض الدول بدأت تعيد التفكير قبل اتخاذ قرارات خاصة بالسياسة الخارجية خوفًا من تأثير وسائل الاتصال . ولدينا مثال فى حرب فيتنام على سبيل المثال ، فالطريقة التى قامت بها أجهزة الاتصال بعرض المعارضة الداخلية للحرب فى فيتنام ، والطريقة التى كانت تصل بها أخبار فيتنام إلى أمريكا بسرعة دفعت الحكومة إلى تغيير سياستها . حقيقة أن هناك أسبابًا أخرى ، ولكن مما لاشك فيه أن أجهزة الاتصال كان لها دور كبير فى هذا التغيّر الواضح .

الاتصال الدولى

يقول أحد علماء الاتصال إن العالم مر حتى الآن بأربع ثورات : الأولى ثورة الأرض ، حين استطاع الإنسان أن يفلح الأرض لتؤتى ثمارها ، والثانية الثورة الصناعية ، حين روّض الإنسان الطبيعة واستعمل البخار ونمّى المجتمع الصناعى الحديث ، والثورة الثالثة هى ثورة التكنولوجيا وماقدمته للإنسانية من اختراعات سهلت حياته وملأتها ، وأخيرًا ثورة الاتصال أو الإعلام ، وهى الثورة التى نعيش فيها الآن . وقد صار الإعلام جزءًا من حياتنا اليومية ، وبسبب الاختراعات الحديثة أصبح تأثيره على العالم كله تأثيرًا واضحًا ، والإعلام مرتبط بالعديد من المؤسسات ، ليس فقط المؤسسات الخاصة بنقل الكلمة أو الصورة وإنما أيضًا بالمؤسسات السياسية والصناعية . فصانع القرار فى أى بلد مايرتبط ارتباطًا كاملا بالإعلام ، يؤثر فيها وتؤثر فيه ، والاثنان يتفاعلان معًا ، وقد رأينا كيف صار التليفزيون فى العالم كله . وخاصة أمريكا ، الوسيلة الفعالة لربط الدولة بالشعب ، وهناك بحوث عديدة ومقالات حول دور التليفزيون فى الحياة السياسية فى أمريكا .

وتكاليف الإعلام باهظة لاتقدر عليها جميع الدول ، وخاصة دول

العالم الثالث أو الدول النامية ، ومن ثم فإننا نجد أن هناك نوعًا من الاحتكار الإعلامى من جانب الدول الكبرى بحكم إمكانياتها المادية والفنية ، فحتى الآن هناك عدّة وكالات إخبارية عالمية منها : رويتر ، ا . ب ، ا . ف . ب والأولى إنجليزية ، والثانية أمريكية ، والثالثة فرنسية . هذه الوكالات الثلاث كانت – ولاتزال – إلى حد ما تحتكر أخبار العالم . وقد قامت الدول النامية من وقت إلى آخر بالشكوى من الطريقة التى تغطى بها هذه الوكالات أخبار العالم الثالث . والشكوى هى أن هذه الوكالات لاتنظر إلى الدول النامية إلا باعتبارها مناطق أزمات ، بمعنى أنها لا ترسل عنها إلا أخبار الثورات والكوارث والانقلابات والتغيرات السياسية ، فى حين لا تحاول أن تكتب عن الحياة اليومية فيها أو عن مشاكلها . ولذلك فقد بدأت الدول النامية تطالب بنظام إعلامى جديد تمامًا كما طالبت فى مؤتمر عدم الانحياز فى كولومبو « بنظام اقتصادى عالمى جديد » .

وقد تبنت هيئة اليونسكو مشكلة الإعلام وتدفق المعلومات بطريقة جادة ، ولعل السبب فى اهتمامها هذا هو سيطرة الأمم النامية على جهازها ، كما تبنته أيضًا حركة عدم الانحياز بطريقة واضحة . وقد عقدت هيئة اليونسكو عدة اجتماعات حول هذا الموضوع ، كما نظمت حركة عدم الانحياز اجتماعات عديدة بخصوص إنشاء وكالة أنباء لدول عدم الانحياز . وفى العدد الأخير من مجلة : السياسة الخارجية الأمريكية

نجد جزءًا كبيرًا مخصصًا لهذه المشكلة بعنوان « حرب الإعلام الضخمة » وهو مجموعة من المقالات تعالج الجوانب المختلفة للمشكلة. وبعنوان « معركة التحيز » تقول روز مارى رايتر إن هناك فى العالم الثالث الآن عدم ثقة تجاه الليبرالية الغربية ، وإن فكرة حرية التبادل – سواء فى البضائع أو المعلومات – أصبحت فكرة مشكوك فيها . وكلما حاولت الدول النامية أن تقيم كيانها القومى عن طريق الاعتماد على النفس ركزوا على دور الاتصال العالمى فى تنمية مايسمونه بالقيم المعادية وسياسة « التدفق الحر للمعلومات » التى تبناها الغرب ، والتى تتعرض الآن لانتقادات عديدة من الدول النامية ، فإن قادة هذه الدول ينادون بأن هذا المفهوم أعطى حفنة من وكالات الأنباء الغربية والشبكات المختلفة الفرصة لتجمع معظم أخبار العالم والمواقف والآراء الغربية واقتصاديات الأسواق على المجتمعات النامية . وهم يعتقدون أن النمط المستورد من الصحافة الحرة من شأنه أن يبذر بذور الخلاف والصراع فى بلادهم بدلا من تنمية الوحدة التى تعد حيوية لنموها الاقتصادى ولإقامة دولة مستقلة حديثة .

وينصب الهجوم على الوكالات العالمية على ثلاث نقاط هى :

١ – أن الوكالات لها سلطة وقوة أكثر من اللازم ، وفى استطاعاتها التغلغل فى جميع المؤسسات .

٢ – أن خدمات هذه الوكالات ليست عالمية ، وإنما تختار الأخبار

التى تتفق مع المواقف الغربية ومصالحها ، ومن ثمَّ فهى منحازة تمامًا نحو تغطية الدول المتقدمة دون الاهتمام بأخبار العالم الثالث .

٣ – أن أخبار هذه الوكالات ينقصها الدقة التى على أساسها تدعى الوكالات صفتها العالمية . إن معظم مايرد عن العالم الثالث لايرتكز على الحقائق ويتسم بالتحيز والإثارة . ومن ثم فإن السيطرة الغربية على تدفق المعلومات يؤثر على النمو القومى ويعطى معلومات خاطئة عن عدالة متطلبات العالم الثالث لإقامة نظام عالمى جديد ، مما يؤدى إلى وجود نظام عالمى غير متساو .

ولاشك أن الدول النامية على حق حين تطالب بتغطية أحسن وأكمل لما يحدث فيها ومن حقها أن تطالب بوضع مواقفها ووجهات نظرها أمام العالم . ويجب أن نفهم أن مفهوم حرية المعلومات فى الغرب يختلف عنه فى معظم الدول النامية ، ففى هذه الدول نجد أن الحكومات وبخاصة التى تعتمد على نظام الحزب الواحد – تحاول أن تستعمل وسائل الاتصال من أجل تعبئة الجماهير وتأييدها للنظام ، ويجب ألا ننسى أن معظم هذه الدول قد حصلت على استقلالها مؤخرًا من أيدى الاستعمار ، ومن ثم فهى فعلا فى حاجة مُلحَّة إلى تثبيت أسس الحكم . وتطالب هذه الدول فى نفس الوقت الحماية من الآراء المستوردة التى يفرضها النظام الغربى . ولذلك فإن هذه الدول تطالب بنظام عالمى جيد للمعلومات . ومثل هذا النظام لن يقام فى يوم وليلة ، خاصة أن معظم

الدول النامية لاتزال تتعاون مع الوكالات الغربية وهيئات الإذاعة والتليفزيون ، ومن ثمَّ فلا يوجد فى الوقت الحاضر ولن يوجد فى القريب العاجل أى نوع من السيطرة على الأخبار .

ولكن إذا أراد الغرب أن يستمر التعاون بينه وبين الدول النامية فإن عليه الآن – وقبل أن تفوت الفرصة – أن يحدد الجوانب التى يمكن زيادة التعاون فيها على أساس المشاركة وليس **الإحسان** . ومثل هذا التعاون يمكن أن يبدأ بين المهنيين أنفسهم أى العاملين فى إطار الإعلام ، وإن كانت هناك بعض المشاكل السياسية التى لايمكن حلها بين رجال الإعلام وحدهم . إن عدم التوازن فى التدفق الإعلامى مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب ؛ وعلى الرغم من المساعدات الضخمة التى تقدمها بعض الدول الكبرى إلى الدول النامية فإن فجوة الإعلام ستستمر لفترة طويلة ، مما يؤدى إلى نوع من الإحباط من جانب هذه الدول لعدم قدرتها على تغيير البنيان الإعلامى للعالم .

وليس هناك من ينكر أن الغرب مسيطر على وسائل الاتصال ، وعلى الرغم من وجود أكثر من مائة وعشرين وكالة أنباء فإن الوكالات الكبيرة تطغى على الأخرى بحكم إمكانياتها البشرية والتكنولوجية ، ونحن نجد أن معظم دول العالم تعتمد على الوكالات التى سبق ذكرها . وإذا عرفنا أن فى اليوم الواحد ترسل هذه الوكالات أكثر من ٣٠٠ ألف كلمة ، فإنه يتبين لنا مدى ضخامة هذه الوكالات . حقيقة أن الدول النامية غير مجبرة

على استكمال أخبار هذه الوكالات ، وتعزو هذه الوكالات نجاحها إلى دقة أخبارها وعدم تحيزها ، فى حين تقول الدول النامية إن سبب هذا الانتشار ليس فى نوعية خدماتها وإنما فى تاريخها المرتبط بالاستعمار وتقدمها التقنى .

وتطالب الدول النامية أن تتخلص هذه الوكالات من تركيزها على الدول الغربية، ولكن يرى البعض أن هذا صعب جدًّا، لأن معظم أسواق هذه الوكالات فى الدول الغربية الصناعية ، ومن ثم فلا مناص من أن تتحدث هذه الوكالات إلى الدول النامية فى لغة غريبة عنها ، وعلى سبيل المثال حين تصف هذه الوكالات ارتفاع ثمن البن على أنه « أزمة بن » فإن هذا يعد غير صحيح أو أمين ، وقد بدأ العالم الثالث يشعر بإحساس من العجز تجاه التأثيرات الثقافية التى تسيطر على العلاقات بينه وبين الغرب عن طريق وسائل الاتصال ، وهذا يعد طريقًا واتجاهًا واحدًا من الغرب إلى الدول النامية ، حاملا معه الأفكار والقيم التى قد تكون غير متفقة مع تقاليد هذه البلاد . ومن الأمور التى جرت عليها هذه الوكالات استعمال اختصارات عامة ، وصفات غير دقيقة ، فأى نظام لايتفق مع نظم الغرب يوصف بأنه ماركسى أو ديكتاتورى ، كما يطلق على المقاتلين فى حركات التحرير إرهابيين ، ويميل المراسلون إلى التوصل إلى مصدر أو اثنين من مصادر الأخبار يعتمدون عليها فقط أو إيجاد (فورمات) جاهزة يعلقون عليها مالديهم من أخبار . ولكن أخبار الدول

النامية قد لا تقع فى إطار هذه (الفورمات)، وهى تحتاج إلى معالجات خاصة بدون تطبيق أسس الغرب سواء فى الأهمية أو الأخلاقيات ، ويطلق بعض متخصصى الإعلام على نوعية التغطية الغربية بأنها « صحافة الاستثناء » بمعنى أن الأحداث العادية ، مهما كانت أهميتها ، لا تهم الوكالات الغربية ، فى حين نجد أنها تعطى الكوارث أو الأزمات المساحات الكبيرة . ومايطالب به العالم الثالث هو أن تعطى له الفرصة لشرح حياته وثقافته وإنجازاته إلى العالم .

وهناك اختلاف واضح بين الموقفين الثقافيين للدول النامية والغربية ، وذلك فى مفهوم مهمة الإعلام . إن الغرب ينظر إلى الإعلام بأنه وسيلة لنشر الأخبار . فى حين تنظر إليه الدول النامية كوسيلة فعالة لعمليات التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية . ولما كانت عمليات التنمية هذه مصدرها الدولة ، فالدول النامية ترى أن أجهزة الإعلام لابد أن تكون تحت سيطرة الدولة باعتبارها الأداة الفعالة لنشر سياسات التنمية . وفى هذا الإطار يقول أحد الصحفيين الأفارقة :

«يجب أن نخطط نمونا ، وبالتبعية لابد من تخطيط أجهزة الإعلام. إن دورها يجب أن يكون للوصول إلى أقصى مراحل التنمية . إن دولة فى عجلة للتنمية تعد كأنها دولة فى حالة طوارئ ، ومعنى هذا الحد من حرية النقد فى ضوء أولويات الدولة النموية . وأولوياتنا هى الحقوق الجماعية ومصلحة الأمة كمجموعة ، وليس حقوق الفرد الإنسانية التى

يهتم بها الغرب أيما اهتمام » .

ونظرًا لأهمية دور الإعلام فى التنمية والتفاهم الدولى فإننا نجد أن هيئة اليونسكو تعطيه اهتمامًا كبيرًا ، لدرجة أنها أنشأت لجنة دولية لدراسة مشاكل الاتصال برئاسة شون ماكبرايد ، والغرض من تكوين هذه اللجنة هو محاولة التقريب بين وجهات النظر التى اختلفت بين أعضاء اليونسكو حول الإعلان الذى صدر فى المؤتمر العام لليونسكو عام ١٩٧٦ بخصوص وسائل الإعلام ومستقبل الاتصال ، وتقوم حركة عدم الانحياز أيضًا بإعطاء اهتمام خاص بوسائل الاتصال ، وقد عقدت اجتماعات عديدة خرجت منها ببعض الأسس العامة وهى :

— تنمية وسائل الاتصال باعتبارها مزية اجتماعية فى خدمة التنمية الشاملة للأمة .

— تبادل الأخبار بين الدول النامية ومنها إلى العالم الصناعى .

— تحدى القيم الغربية للأخبار ولمفهوم الغرب للتدفق الحر للمعلومات .

وهناك نواح عديدة للنقد توجهها الدول النامية تجاه وسائل الاتصال العالمية ، فهى ترى أن هذه الوسائل تعمل لجذب الصفوة المختارة فى الدول النامية ثم الضغط عليها . وأحيانًا تقدم لها الرشاوى لكى تقوم بتشكيل سياسة بلادها الإعلامية بحيث تتفق مع مصالح التوسع الاقتصادى الرأسمالى . ويرى البعض ضرورة حماية الدول النامية عن

الغزو الثقافى الغربى .

وهناك من يتقدم ببعض المقترحات لتحقيق مايسمى بالإشراف الدولى على الاتصال . وفى مقال بمجلة « السياسة الخارجية » الأمريكية يقول : لابد من إقامة نظام يضمن المساواة فى الاتصال ، وذلك عن طريق إقامة نوع من الإشراف على استعمال الأقمار الصناعية وتحدد مهامّ أربعة لهذا الاستعمال وهى : أولا اكتشاف الموارد الطبيعية الموجودة فى العالم ، وتسجيل أحوال البيئة فى كل منطقة ومشاكلها ، مثل عدم نقاء الهواء والمياه والتفجيرات النووية وغير ذلك من النشاطات التى تؤثر فى الإنسان . أما المهمة الثانية فهى إيجاد موجات خاصة لتبادل المعلومات على المستوى الدولى ، ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة بهذه المهمة ، وثالثًا تخصيص موجات جديدة للدول النامية ، ورابعًا تقديم مساعدات فنية إلى الدول النامية بدون ربطها بأية شروط سياسية وهذا من شأنه أن يزيل الشك من أذهان قادة الدول النامية بأن الدول الكبرى تحتكر الاتصال الدولى .

من هذا المنطلق نستطيع أن نقول إن تقدم وسائل الاتصال فى العالم جعل من الضرورى إقامة نظام دولى للاتصالات الدولية أساسه احترام استغلال الدول وتقاليدها ، ومراعاة مشاكلها ، وضمان عدم الاعتداء الإعلامى من دولة على دولة أخرى . وقد صار من الواضح أنه ما من دولة تستطيع أن تعيش فى عزلة اتصال عن بقية العالم بسبب هذا التقدم

الفنى ، ومن الواضح أنه مهما حاولت دولة ماوضع رقابة قوية فإن الشعوب فى استطاعتها متابعة مايجرى فى الخارج بسبب سهولة التدفق الإعلامى . ولعل هذا من شأنه أن يخدم شعوب العالم وبخاصة فى إطار حقوق الإنسان ومرونة النظم السياسية ، وأمامنا أمثلة عديدة لعل أهمها ماحدث فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، فبسبب تعرض شعبها لوسائل الاتصال الغربية وبخاصة من ألمانيا الغربية فإن حكومتها بدأت نوعًا من الانفتاح واعتنقت سياسة جديدة تتسم بالمرونة ، وقد حدث نفس الشىء فى بولندة والمجر ، وحتى فى الاتحاد السوفيتى والصين ، وبدأ العالم يسمع أصواتًا لم تكن لتسمع من قبل . ولدينا أيضًا أمثلة فى أفريقيا آخرها ماحدث فى أوغندة . إذ بدون تقدم وسائل الاتصال لما استطاع العالم أن يشعر بما كان يدور فى داخل أوغندة . ولاشك فى أن تقدم وسائل الاتصال من شأنه أن يساعد فى عمليات التنمية التى يتسم بها العالم الثالث ، وهذا موضوع يأتى الحديث عنه فيما بعد .

وسائل الاتصال والتنمية

تتميز الدول النامية بسياسات واسعة النطاق للتنمية ، الغرض منها توصيل شعوبهم إلى مستويات إنسانية من الحياة ، وتحسين نوعية هذه الحياة . وتلعب وسائل الاتصال دورًا حيويًا فى عمليات التنمية ، بل يمكن القول أنه بدون وسائل الاتصال – سواء الاتصال الجماهيرى أو الفردى – لما نجحت الدول فى تحقيق هذه التنمية . حقيقة أن التنمية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصادر الثروة والإمكانيات المادية والمساعدات الأجنبية ، ولكن مهما توفرت هذه العوامل وغابت وسائل الاتصال فإن نشر الآراء الجديدة ، وهو أساس عمليات التنمية ، لن يتم بسهولة ، بل لن يتم مطلقًا وتمر كل دولة بمراحل تاريخية مختلفة ، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتقدمها السياسى والاجتماعى والثقافى . ومصر الآن تدخل إلى مرحلة جديدة يمكن أن نطلق عليها اسم مرحلة التنمية والبناء . ولم تكن هذه المرحلة ممكنة بدون حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما تبعها من تغييرات فى منطقة الشرق الأوسط جعلت فى استطاعة مصر أن تخطط من أجل التنمية ومن أجل البناء . وكان من بين ذلك أن أسرع عدد كبير من الهيئات الدولية والوطنية بتقديم مساعدات إلى مصر بغرض التنمية الشاملة .

والتنمية كلمة جديدة دخلت قاموس الاقتصاد والاجتماع من فترة لاتزيد على الثلاثين عامًا ، وهى تغطى نواحى عديدة ، منها ماهو اقتصادى ، أو اجتماعى ، أو زراعى ، أو سياسى . كل مشروعات التنمية تهدف إلى شىء مهم وهو رفع نوعية حياة الفرد ، وأقول هنا نوعية الحياة وليس مجرد مستوى الحياة ، فنحن نعرف أن ثمة دولا عديدة حل عليها ثراء مفاجئ فزادت دخول الفرد وارتفع مستوى الحياة فيها ولكن ذلك الارتفاع لم يمس نوعية الحياة أنملة .

وقد بدأت نظريات التنمية أول مابدأت فى الولايات المتحدة ، وأخذ علماؤها يكتبون فيها ويعدون الأنماط المختلفة للتنمية وبدءوا فى تطبيقها فى بعض دول أمريكا اللاتينية ثم فى آسيا وأفريقيا . وظهرت كتب مهمة مثل كتاب الأستاذ لرنز « زوال المجتمع التقليدى فى الشرق الأوسط » وشرام « وسائل الاتصال والتنمية الوطنية » وفى هذين الكتابين وغيرهما حاول الكتّاب استنباط نظريات تنمية بعوامل مختلفة . ولعل النمط الذى اصطلح عليه وبدأ فى تطبيقه عدد من الدول ، هو الذى يحتوى على عدد من الشروط ، أو مايسميها علماء التنمية متغيرات أهمها التصنيع ورفع دخل الفرد والتمدين ومحو الأمية . وقد تبنت الأمم المتحدة نفسها هذه الأسس وحددت ماسمته « مشروع الأمم المتحدة الأول للتنمية » من ١٩٦١ إلى ١٩٧٠ . وأسرعت دول العالم الثالث فى سباق من أجل التنمية المنشودة ، ولكن ماذا حدث ؟ لقد مر المشروع

الأول وبدأ المشروع الثانى ١٩٧١ – ١٩٨٠ ولكن لم تتقدم التنمية فى العالم الثالث خطوة واحدة . فلا تزال معظم دول العالم الثالث فقيرة ، ولاتزال تقاسى من الانفجار السكانى ، وبدأت الهوة بينها وبين الدول تامة النمو تزيد على كل المستويات .

وبدأ علماء التنمية يعيدون النظر فى جميع افتراضاتهم . وإنى أذكر مناقشة دارت بينى وبين البروفسور لرنز فى أثناء زيارته لمصر منذ فترة قصيرة . وكانت المناقشة حول هذه المتغيرات التى بدأت أناقشها معه واحدة واحدة . أولا هل التصنيع من دلائل التنمية ؟ ليس هناك من ينكر أهمية التصنيع فى تقدم الدول . وقد تبنى علماء التنمية التصنيع كشرط للتنمية فى ضوء قيام الثورة الصناعية وماأحدثته من تغييرات فى أوربا والولايات المتحدة ، وربطوا بين تلك الثورة والتقدم الذى حدث فيها . ولكن هناك بعض الدول التى لا تعد صناعية مثل الدانمرك وهولندة ونيوزيلندة وغيرها ، ولكن هذا لايحرمها من أن تصبح كاملة النمو .

إن غالبية الدول النامية زراعية ، ومن ثم لابد أن تكون متغيرات التنمية مرتبطة بهذا الإطار . أما عن محو الأمية فعلى الرغم من أهميتها فإنها يجب ألا تكون دليلا على النمو . والفلاح المصرى على سبيل المثال يعد متخصصًا فى عصر التخصص الذى يميز العالم الذى نعيش فيه . فكما أن المهندس تخصصه الهندسة ، والطبيب تخصصه الطب ، فالفلاح

تخصصه الزراعة ، ولست فى حاجة هنا أن أؤكد إجادته لهذا التخصص . فكون الفلاح أميًّا لايعنى أنه جاهل أو غير متعلم . ويمكن عن طريق الإذاعة أن نقدم له الكثير من المعلومات العامة والثقافة والتوجيهات التى نريد أن نوصلها إليه . والفلاح المصرى معروف بذاكرته القوية ، وهناك عدد كبير منهم يحفظون القرآن سماعًا فى القرى ، ومن ثم فى استطاعة الفلاح المصرى أن يستوعب أية رسالة إعلامية نريده أن يحيط بها عن طريق الكلمة المنطوقة .

أردت بذكر هذه الأمثلة أن أؤكد بعض الحقائق ، وهى أن مفاهيم التنمية التى ظهرت منذ خمسة وعشرين عامًا قد بدأت تتغير ، كما تغير تبعًا لها دور وسائل الاتصال فى إطار التنمية ، فعلى الرغم من ظهور مقتنيات حديثة فى عالم الاتصال مثل الأقمار الصناعية ، وعلى الرغم من أن حكومات الدول النامية تستعمل وسائل الاتصال فى أغراض التنمية ، فإن التقدم الذى حدث لايكاد يذكر . وهذا يعنى أن النمط الذى تم استعماله عبر السنوات الخمس والعشرين قد فشل ، وصار من الضرورى أن نعثر على أنماط جديدة للتنمية من ناحية ، ولدور وسائل الاتصال بها من ناحية أخرى .

وهناك أسئلة محددة يجب توجيهها قبل الخوض فى تفاصيل هذه المشكلة المهمة ، وهذه الأسئلة هى : ماهى التنمية ؟ وماهو دور الاتصال فى التنمية ؟ وماقيمة بحوث الاتصال ؟ هناك تعريفات عديدة

للتنمية ولكن كلها تجمع على أنها تغيير مقصود لتحقيق نظام اجتماعى واقتصادى تقرر الدولة إدخاله . وهنا نؤكد « تقرر الدولة إدخاله » أى أنه لايوجد نظام ثابت للتطبيق ، كما لايمكن أن تحدد مسبقًا المسار الذى ستأخذه عمليات التنمية . إن كل دولة من حقها أن تنمو بالطريقة التى تحلو لها .

وهذا المفهوم الجديد للتنمية يعطى وسائل الاتصال دورًا جديدًا ومتوسعًا . إن تنمية الجماهير عن طريق تنظيمها الاجتماعى على المستوى المحلى سيعتمد اعتمادًا تامًا على الاتصال . لقد عالجت بحوث الاتصال فى الماضى بطريقة غير شاملة أو كاملة نواحى التنمية المختلفة ، وكانت معظم هذه البحوث التى تمت فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تدور حول نشر التجديدات فى الزراعة والصحة وتنظيم الأسرة ، كما ركزت بعض البحوث الأخرى على دور وسائل الاتصال فى التعليم الرسمى وغير الرسمى ، بالإضافة إلى دراسات حول دور هذه الوسائل فى رفع تطلعات وآمال الشعوب وفى خلق جو يتمشى مع التمدين والتحديث .

ولعل من أهم مهام وسائل الاتصال تعبئة الجماهير لأغراض التنمية ، وتضييق الفجوة بين أجزاء الجماهير المتقدمة اجتماعيًا واقتصاديًا ، وتلك المتأخرة فى هذين الإطارين . إن الاتصال من أجل التنمية عملية شاملة تحتوى على عوامل مختلفة ، منها فهم الجماهير التى توجه إليها رسالة معينة . ومعرفة احتياجاتها وتخطيط الاتصال حول استراتيجيات

محددة ، ثم إنتاج الرسالة ونشرها واستقبالها ، ثم رجع الصدى لمعرفة أثر هذه الرسالة على الجماهير . لم يعد الاتصال مجرد عمليات فردية للوصول إلى المستقبل السلبى .

وهناك بعض العوامل التى أدت إلى تغير المفهوم الغربى للتنمية .

وقد ذكرت من قبل التصنيع وعدم صلاحيته فى جميع الدول ، ومن نتائج التصنيع مثلا تلويث البيئة التى أصبحت الآن أحد المتغيرات التى تدرس فى إطار التنمية ، إن معظم الدول المتقدمة تقاسى بشدة من تلويث البيئة ، بل إن هناك أمينًا عامًّا مساعدًا للأمم المتحدة لهذا التخصص . وقد أدى هذا إلى التساؤل حول صلاحية النمط القديم للتنمية وعما إذا كانت التكنولوجيا الحديثة هى أصلح وسيلة للتنمية . ولعل هنا نجد أن استعمال الشمس والتجارب التى تدور الآن فى العالم . بما فى ذلك مصر ، قد تقضى على التلوث .

وقد أظهرت أزمة البترول بعد حرب ١٩٧٣ – ودور البترول كسلاح اقتصادى – أن الدول الصغيرة النامية فى استطاعتها أن تضع قواعد خاصة بها فى السياسة الدولية ، وفجأة لم يعد الثراء وقفًا على الدول المتقدمة وحدها . وقد قضى هذا على أحد متغيرات التنمية الخاص بربط التقدم بالدخل القومى ، كما أنه أظهر بصورة قاطعة أنه يجب ألا توضع افتراضات مسبقة تقول بأن أسباب التأخر نابعة أساسًا من الداخل .

ولعل من أهم العوامل التى ساعدت على تغيير مفهوم التنمية هو

انفتاح الصين الفجائى على العالم ، بحيث استطعنا أن نعرف تفاصيل نمط التنمية فيها . فهنا نجد دولة كانت من أفقر دول العالم وأكبرها حجمًا استطاعت فى خمسين عامًا أن تخلق معجزة فى التحديث والتنمية . لها نظام صحى ، وآخر لتنظيم الأسرة تحسدها عليهما أغنى دول العالم . وأصبح لها مواطنون حسنو التغذية والملبس ، وهناك مساواة ومكانة للمرأة تُحسد عليها . كل هذا قد تحقق داخل قدر من المساعدات الأجنبية . لقد بدأ علماء التنمية الغربيون – وعلى رأسهم إيفريت روجرز – فى دراسة النمط الصينى للتنمية ومحاولة تطبيقه على الدول النامية الأخرى .

ومن هذه العوامل أيضًا الواقع الذى يواجهنا الآن ، وهو أن الدول النامية التى اعتنقت النمط الغربى للتنمية لم تتقدم تقدمًا يذكر ، بل إن بعضها زادت مشاكلها ، ومهما استعملنا من معايير لمعرفة التقدم الذى حدث فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا فسنجد أن هذا التقدم لايكاد يذكر ، بل على العكس ، نجد أن النشاطات الخاصة بالتنمية ساعدت فى بعض الأحيان على خلق مشاكل اقتصادية ، وعلى تركيز فى السلطة ، وزيادة العاطلين ، ونقص فى المواد الغذائية .

نخرج من هذا ببعض الإيضاحات المهمة عن المفهوم الجديد للتنمية . التنمية الآن لم تعد مجرد نمو مادى واقتصادى ، بل أصبح لها أهداف أخرى قيمة ، مثل التقدم الاجتماعى والثقافى والمساواة والحرية

والديمقراطية . إن هذه الصفات الحيوية لايحددها إلا أفراد الشعب أنفسهم عن طريق عملية مشاركة واسعة . ومن ثم فقد تتبع دولة ماطريقًا منفردًا للتنمية يتوقف على الأسلوب الذى تختاره ، وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن التنمية هى تغيير أنماط فى المجتمع من شأنها أن تسمح بتحقيق أحسن للقيم البشرية التى تسمح للمجتمع أن يسيطر بطريقة أشمل على البيئة وعلى المصير السياسى ، كما تعطى الفرد الفرصة على السيطرة على نفسه . أى أن التنمية كما يقول روجرز ، هى عملية تتم فيها المشاركة الواسعة للتغيير الاجتماعى فى مجتمع يريد تحقيق التقدم الاجتماعى والمادى ، بما فى ذلك المساواة والحرية والديمقراطية ، لغالبية الناس عن طريق مسئولية مشتركة .

وسياسة التنمية فى المرحلة الجديدة يجب أن تراعى الأمور التالية :

أولا : المساواة فى توزيع المعلومات الخاصة بالتنمية وعلى أن تعطى أهل الريف وفقراء المدن الأسبقية باعتبارهم الجمهور الأساسى لبرامج التنمية .

ثانيًا : المشاركة الجماهيرية فى تخطيط وتنفيذ التنمية الذاتية . وهذا من شأنه أن يؤدى إلى عدم مركزية فى إطار بعض النشاطات على مستوى القرية ، إن التنمية لم تعد مجرد وظيفة تقوم بها الحكومة فقط ، وإن كانت المساعدات الحكومية أساسية فى عمليات التنمية الذاتية . وهناك تجارب فى هذا الإطار فى الصين الشعبية ، وخاصة فى إطار تنظيم

الأسرة ، حيث يقوم سكان كل قرية بتحديد عدد المولودين الجدد ، أو ما حدث فى تنزانيا حيث نجد أن التعبئة الاجتماعية ترتكز على توفير الدوافع الجماعية للمشاركة المحلية فى كل نشاطات التنمية . فإذا كانت التنمية لمصلحة الشعب فإن الشعب يجب أن يشارك فى وضع خططها وتنفيذها . ومن الصعب أن ننمى الشعب بل إن الشعب هو الذى ينمى نفسه .

ثالثًا : الاعتماد الذاتى والاستقلال فى التنمية مع تأكيد إمكانيات المصادر المحلية . وهذا لايعنى من ناحية عدم الحصول على معونات خارجية مادية أو علمية ، ولكنه يعنى رفض الأنماط الخارجية للتنمية إلا بالقدر الذى يتفق مع تكوين المجتمع الريفى وتقاليده وعاداته وأنماطه . وبهذه الطريقة يمكن أن يكون لكل قرية نمط التنمية الذى يحلو لها فى إطار قومى عام للتنمية . أى أن الهدف واحد . ولكن يمكن لكل قسم ، بل لكل قرية أن تحدد وسائلها فى تحقيق هذا الهدف .

رابعًا : المزج بين النظم التقليدية والنظم الحديثة بحيث تصبح عملية التحديث مزيجًا من الآراء الأصلية القديمة والأفكار الحديثة مع اختلاف هذا المزج من مكان إلى مكان . فعلى سبيل المثال نجد أنه فى الصين لاتزال تستعمل الإبرة التقليدية جنبًا إلى جنب مع الأدوية الحديثة . ويجب أن نعرف أن التقاليد ماهى إلا تجديد الماضى .

وحتى عام ١٩٧٠ كان مفهوم التنمية كما نراه فى كتاب لرنز « زوال

المجتمع التقليدى » هو أن القديم سيخلى مكانه للحديث ، ولكن ظهر أخيرًا أن هذه الأشكال التقليدية تساعد التنمية مساعدة مباشرة . ومن ثم فلا يجب أن تقلد أنماط التنمية من الدول الصناعية ، بل تتخذ أنماطًا تنموية تتفق مع أنماطنا التقليدية .

والآن ننتقل إلى مشروعات التنمية فى مصر . هناك أولا ماأطلق عليه السيد الرئيس الثورة الخضراء ، وهى ثورة الغرض منها زيادة الرقعة الزراعية . وتحقيق هذه الثورة لن يتم بمجرد إصدار قوانين أو توفير أراض أو تقديم تسهيلات للذين يريدون المشاركة فى عمليات التخضير ، وإنما تحتاج أولا وقبل كل شىء إلى عمليات اتصال مهمة ترمى إلى إقناع الناس بأهمية هذه الثورة . نريد أن نقنع على سبيل المثال خريجى كليات الزراعة على العمل فى تحقيق هذه الثورة ، وهذا يحتاج إلى مايسمى فى الإعلام بتغيير المواقف ، فبدلا من أن يسعى الخريج إلى العمل الحكومى نغرس فيه روح الريادة والمغامرة التى حقق بها المستوطنون الأمريكان التقدم فى بلادهم .

ثم هناك المشكلة السكانية وتنظيم الأسرة . وإنى أذكر حين اشتركت فى وضع الدراسة الشاملة لمشروع ينظم الأسرة تبنته هيئة المساعدات الأمريكية من الاستعلامات ووزارة الصحة ، مناقشات مع البروفسور افرت روجرز أستاذ الإعلام والتنمية حول ماحققته حملات تنظيم الأسرة فى مصر — ووصلنا إلى نتيجة مهمة وهى أنه لم نتمكن فى مصر من

تعبئة أجهزة الاتصال « الإعلام » التعبئة الشاملة لهذا الغرض . ومن هنا جاء الاقتراح الذى تقدمنا به بإقامة ماسميناه مركز الإعلام من أجل التنمية بالاشتراك مع وزارات الخدمات التى لها خطط تنموية تريد نشرها . والغرض من المشروع الإفادة من مراكز الإعلام التابعة للهيئة وقصور الثقافة التابعة لوزارة الثقافة فى نشر المعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة ومشاكل التنمية الأخرى .

وهناك مشروع تعمير سيناء الذى لاشك سيساعد على حل الكثير من مشاكل مصر ، إن هذا المشروع يمكن أن يخلق نمطًا مصريًّا أصيلا للتنمية الشاملة ، بحيث تتعاون فيه جميع الوزارات: الصحة والتعليم والثقافة والزراعة والشئون . إننا نستطيع بالدراسات العميقة المسبقة أن نخلق مجتمعًا نموذجيًّا لما يجب أن تكون عليه مصر المستقبل .

كل هذه المشروعات التنموية تحتاج إلى تنسيق كامل بين أجهزة الاتصال الجماهيرية مع مساعدة الاتصال الشخصى ، إذ من المعروف أن أجهزة الاتصال الجماهيرية تنشر المعلومات ولكنها لاتقنع وإنما الإقناع يأتى عن طريق الاتصال الشخصى ، وعن طريق ماتم الاصطلاح على تسميته « قاعدة الرأى » ذات التأثير الأفقى ، الإذاعة ، والتليفزيون ، والفيلم ، والكتاب ، والصحف كلها لابد أن تشارك ، ولكن لكى يصبح دورها فعالا لابد من قيام قصور الثقافة ومراكز الإعلام بالتخطيط من أجل تكوين أندية استماع وأندية مشاهدة على المستوى

العلمى . وبالإضافة إلى هذا لابد من خلق نظام لمعرفة رد فعل الجماهير تجاه هذه الحملات الإعلامية ، إذ لايكفى أن تقدم أجهزة الإعلام برامج أو مقالات أو أفلامًا أو كتبًا وإنما لابد من قياس مدى تأثيرها على الجمهور ، إننا ندخل فيما يسمى « ثورة الاتصال » ولكى تكون ثورة حقيقية لابد من التخطيط الشامل لها .

لقد صارت وسائل الاتصال بمثابة الصواميل التى تربط المجتمع داخل كل دولة ،وتربط الدول والشعوب بعضها ببعض . . وكما أن وسائل الاتصال تساعد على إقامة تفاهم عالمى ومعرفة متبادلة فإن لها أيضًا صعوباتها ومشاكلها ، ونحن نعرف أن سياسة العالم واقتصادياته وتنظيماته تعتمد أولا وقبل كل شىء على الاتصال . بل إن تقدم الشعوب وحياتها أصبح فى أيدى وسائل الاتصال . وقد أدى هذا إلى تغيير كبير فى تكنولوجية الاتصال ، وأصبحت الآن الأقمار الصناعية تسيطر سيطرة تامة على مستقبل العالم .

وكنتيجة للتقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصال أصبح العالم يميل إلى نسيان المضمون الذى يقدم عن طريق هذه الوسائل ، وإلى عدم الاهتمام بدور وسائل الاتصال فى نشر الآراء وتغيير المواقف والتأثير عامة على الرأى العام ، وظهرت أخيرًا أصوات تنادى بضرورة استعمال الاختراعات التكنولوجية الحديثة من أجل صالح المجتمع العالمى .

ويعد هذا الكتاب – الذى سوف أقدمه – صوتًا من هذه الأصوات . بل إنه مجموعة من الأصوات ، إذ إنه يحتوى على خمسة عشر فصلا . كل منها بقلم أخصائى اتصال معروف ، والكتاب صادر عن معهد أسين للدراسات الإنسانية وهو معهد فى الولايات المتحدة أنشئ من حوالى خمسة وعشرين عامًا لدراسة مشاكل المجتمع ليس فى أفريقيا وحدها وإنما فى العالم كله . وإنى أذكر مقابلتى لمديره فى القاهرة وفى واشنطن ، وكان يدرس فكرة تنظيم ندوة دراسية عن تحديات السلام فى الشرق الأوسط .

ويحاول الكتاب أن يضع الخطوط الأساسية لسياسة الاتصال فى ١٩٨٠ آخذًا فى الحسبان الاحتياجات المختلفة لشعوب العالم . وعلى الرغم من اختلافات هذه الاحتياجات من شعب إلى آخر فإن شعوب العالم جميعًا تريد الأخبار . إذ إن مايحدث الآن فى أى ركن من أركان العالم يؤثر على حياتهم ، كما أن الحكومات والمؤسسات بكل أنواعها أصبحت فى حاجة إلى المعلومات السريعة ، وهناك أسس عامة لابد أن تركز عليها سياسة الاتصال فى العالم . وهى السرعة والفعالية وسهولة الحصول على المعلومات الصحيحة ، واحترام أساس التنويع والاختلاف والصدق وعدم المساعدة على نشر السلوك الردىء أو سوء استعمال المعلومات ، وأية سياسة اتصال لابد أن تحاول أن تترجم هذه الأسس إلى أهداف ووسائل .. وقد بدأت فكرة هذا الكتاب فى عام ١٩٧٦ ،

حين بدأ معهد (أسين) فى تكوين لجنة من كبار الأخصائيين والأساتذة العاملين فى إطار الاتصال، ووضعت مشروعًا أسميته « مشروع سياسة الاتصال » . وكان نصب أعين هذه اللجنة دراسة المغزى الاجتماعى والاقتصادى والقانونى لنظم الاتصال الحديثة . والسياسات البديلة التى تقدمها هذه النظم وقدرة الهيئات التى تقوم حاليًا بوضع هذه السياسات على مواجهة التطورات التكنولوجية الجديدة . ومن أهم الموضوعات التى درستها اللجنة رفع مستوى المضمون الاتصالى والعلاقة بين الحكومات ووسائل الاتصال والخطر الذى تتعرض له حرية الاتصال ، والأثر الاجتماعى لوسائل الاتصال وخاصة التليفزيون . وغيرها من الموضوعات المهمة .

ولعله من الصعب عرض كل ماجاء فى الكتاب ومن ثم فسأعطى صورة سريعة لبعض النقاط المهمة التى جاءت فيه .. ففى الفصل الأول وهو بعنوان « سياسة الاتصال ومجتمع المعلومات » يعرض كاتبه مارك يورات رأيًا طريفًا ، وهو أن الولايات المتحدة بدأت تتحول من مجتمع صناعى إلى مجتمع المعلومات ، وأن المشاكل المرتبطة بالاتصال والمعلومات ستحتل المكان الأساسى فى أجندة الدولة ، ويعطى الكاتب بعض الأرقام ليثبت رأيه ومنها أنه فى عام ١٩٦٧ كان ٢٥,١٪ من الدخل القومى مرتبطًا بإنتاج وإعداد وتوزيع المعلومات ، كما أن ٢١,١٪ من هذا الدخل يرتبط بالتخطيط والتنسيق وإدارة اقتصاديات

المعلومات ، ومعنى هذا أن أكثر من ٤٦٪ من الأيدى العاملة فى الولايات المتحدة ، تصل فى إطار المعلومات . ويقول الكاتب إنه فى عام ١٩٦٠ كانت الزراعة تأخذ ٥٠٪ من الأيدى العاملة ، وقد وصلت هذه النسبة الآن إلى ٤٠٪ أما النشاطات الصناعية فكان لها ٤٠٪ من الأيدى العاملة عام ١٩٤٠ ، وأصبحت الآن ٢٠٪ . وكانت المعلومات فى نفس العام تستخدم ١٠٪ من الأيدى العاملة وصلت الآن إلى ٤٦٪ .

ووسائل الاتصال هى أساس هذا المجتمع الجديد ، ومن ثم فقد أصبحت جزءًا لايتجزأ لكل حضارة فى العالم . وقد أصبح اقتصاد أمريكا الآن أساسه المعلومات ، وكان من أثر ذلك حدوث ثلاثة تغيرات أساسية فى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى للولايات المتحدة :

أولا : أن معظم الناس تحولوا عن النشاطات الزراعية والصناعية والحرفية ، وصار للعاملين فى إطار المعلومات مكانة مميزة .

وثانيًا : أن اقتصاد المعلومات بيروقراطى فى طبيعته ، بمعنى أن القرارات لم تعد تتخذها شركات متعددة تتنافس فى السوق ، وإنما أصبحت فى أيدى بيروقراطيات عامة أو خاصة . .

وثالثاً : أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت جزءًا أساسيًا فى خدمات المجتمع .

لم يعد قادة مجتمع المعلومات الجديد من كبار الملاك أو رجال

الصناعة ، وإنما صفوة مختارة ذات مستوى رفيع من التعليم من رجال علم وتقنين ومديرين ومهنيين ، وأصبحت غالبية الأيدى العاملة مشغولة فى إنتاج بضائع المعلومات وخدماتها وفى نقلها وتأليفها وتوزيعها . كما أن السياسة الأساسية للدولة أصبحت تعالج موضوعين : أولا تنظيم خدمات المعلومات نفسها ووسائل الاتصال ، والتنافس على أسواق الاتصال والاستثمار فى الاختراعات التكنولوجية الجديدة المرتبطة بالاتصال ، وثانيًا تلك التى ترتبط بتطبيق تكنولوجيا الاتصال الحديثة على جميع قطاعات المجتمع الاقتصادية : البريد والنشر ، والتمويل ، وأجهزة الإعلام ، والتعليم ، والصناعة ، والمواصلات ، والطب . والمجموعة الأولى من الموضوعات تأتى تحت عنوان « سياسة الاتصال » أما المجموعة الثانية فهى « سياسات المعلومات » ..

ويرى الكاتب أنه من الضرورى أن تراعى سياسة المعلومات والاتصالات لعام ١٩٨٠ أربعة موضوعات مهمة أولها تلك التى تتصل اتصالا مباشرًا بشكل خدمات الاتصال والمعلومات وطريقة عملها ، وثانيها المشاكل الخاصة بتأثير هذه السياسة على الصناعات المرتبطة بالاتصال ، وثالثها المشاكل المرتبطة بالصناعات البعيدة عن الاتصال ، وأخيرًا القيم الاجتماعية والفردية الناتجة عن هذه السياسة . . وهو يرى أنه من الضرورى السيطرة على بنيان صناعات الاتصال وعملها ، وهذه الصناعات هى شبكات الاتصال والأقمار الصناعية وأجهزة الاتصال

اللاسلكية والتليفزيون والإذاعة والأسلاك وأجهزة الراديو . . . إلخ . واقتصاديات هذه الصناعات ضخمة للغاية ، وهو يعطى رقمًا للدخل العام لشركة أ . ت . ت فى عام ١٩٧٧ - ٣٦ بليونًا من الجنيهات ، ويقول إن أكثر من ١٠٪ من الاستثمارات فى الولايات المتحدة فى صناعة التليفونات وحدها . .

وفى ضوء هذه الحقائق ، التى ذكر منها الكثير ، يصبح للولايات المتحدة دور مهم فى مجال المعلومات فى العالم كله ، وهو يرى أن هناك ثلاثة أنواع من المشاكل ستظهر نتيجة لسيطرة مجتمع المعلومات فى الولايات المتحدة ، فأجهزة الإعلام الأمريكية من تليفزيون وراديو وصحافة تسيطر سيطرة تامة على نطاق مايسميه الكاتب « الاتصال الثقافى » فى حين نجد أن أجهزة الاتصالات اللاسلكية والكومبيوتر الأمريكية هى المنتشرة فى العالم ، وبالتبعية المعرفة والتكنيك الأمريكى ، ومن ثم فهذه المشاكل هى :

١ - مشاكل بين العالم الأول « الشمال والجنوب » والعالم الثالث وهى مشاكل فى إطار التنمية الاقتصادية والاتصالية .

٢ - مشاكل بين العالم الأول والعالم الثانى « الشرق والغرب » وهى فى إطار الأمن القومى وحقوق الإنسان .

٣ - مشاكل فى داخل العالم الأول نفسه « التحالف الغربى » وهى مشاكل خاصة بالتجارة .

والمشاكل الأولى بين الشمال والجنوب هى فى الواقع بين الأغنياء والفقراء . فمن جانب توجد اقتصاديات أوربا الغربية وأمريكا الشمالية ، ومن جانب آخر توجد الدول النامية غير المنحازة . لقد طالبت الدول النامية بنظام اقتصادى جديد ثم إعلانه من جانب الأمم المتحدة . والغرض منه هو تضييق الفجوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب ، ومن أهم أسس هذا النظام الجديد وجود « الانسياب الحر » للمعلومات ، وكذلك الدور الذى تلعبه المعلومات ووسائل الاتصالات فى التنمية الاقتصادية . وقد عقدت مؤتمرات دولية عديدة حول دور وسائل الاتصال . وكانت الشكوى العامة من جانب الدول النامية أن ذلك « الانسياب الحر » للمعلومات من جانب واحد وفيضان المعلومات من أمريكا إلى الدول النامية . جعل بعضها يصفه على أنه « استعمار ثقافى » . وتشكو الدول النامية أيضًا من أن أخبارها تأتى دائمًا مشوهة وغير واقعية ، لأن المراسلين الأجانب يطبقون أسسًا أجنبية على أحداث هذه الدول . ومن ثم بدأت بعض الدول النامية فى إيجاد نظام للسيطرة على وسائل الإعلام . وقد ظهرت الخلافات فى أثناء مناقشات الأمم المتحدة لإذاعات الأقمار الصناعية ، والتى عبّرت بها الدول النامية عن قلقها حيال ذلك الانسياب الحر الذى يعنى فى رأيها بث معلومات من جانب الدول الغنية قد لاتتفق مع عادات وتقاليد الشعوب النامية ، بل قد تتعارض مع نظمها السياسية . وكنوع من الدفاع قامت بعض الدول

النامية بخلق وقاية على وسائل الاتصال وبالمطالبة بتكوين وكالة أنباء العالم الثالث .

أما المشاكل الثانية فهى بين الشرق والغرب ، أى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وأولى هذه المشاكل هى عملية « الاتصالات » من جانب مخابرات الدولتين ، سواء فى السفارات أو سيارات الدبلوماسيين أو الرؤساء أنفسهم . إن الأقمار الصناعية نفسها لم تنج من عمليات المراقبة ، ولاتوجد أية وسيلة لإيقاف عمليات الاتصالات هذه. وتبدو خطورة هذه فى أوقات الحرب ، إذ يمكن لكل جانب أن يعرف التحركات المستقبلة للجانب الآخر ، وأن يسجل أية تعليمات قد تصدر . ونحن مازلنا نذكر دور السفينة الأمريكية (ليبرتى) فى أثناء حرب ١٩٦٧ ، وهذا من شأنه أن يثير مشاكل مرتبطة بالأمن . وبالإضافة إلى هذا هناك مشاكل حقوق الإنسان ، وحرية الصحافة ، واختلاف وجهتى النظر الأمريكية والسوفيتية .

أما فى داخل العالم الأول فالمشاكل مختلفة ، وهى مرتبطة بالخلافات الاقتصادية فى داخل المعسكر الغربى وخاصة بين دول السوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة ، فهناك نوع من الغزو الإعلامى الأمريكى فى أوربا سواء فى صورة معدات – كومبيوتر – أو أفلام وبرامج ، وقد بلغ حجم هذه التجارة أكثر من خمسة بلايين دولار فى العام الواحد ، وينتظر أن تصل إلى مائة بليون فى آخر عام ١٩٨٠ . . وهذا يضع

الشركات الأوربية فى موقف صعب أمام التنافس الأمريكى بما له من ميزات متقدمة تكنولوجيًّا وعلميًّا . وهناك دلائل عديدة يقدمها الكاتب ليبين مدى احتكار أمريكا للمعلومات ويقول على سبيل المثال إن ٣٪ فقط من برامج التليفزيون الأمريكى تأتى من الخارج ، وهى نفس النسبة التى توجد فى التليفزيون الروسى من البرامج الأمريكية ، وهذا يعنى أن الولايات المتحدة معزولة عن بقية العالم ، ولذلك يوجد مشروع الآن لإنشاء « بنك » للتليفزيون يمكن الحصول عن طريقه على برامج مختلفة ، مما يسهل التبادل المشترك بين الدول وخُصصت فصول من الكتاب للتقدم التكنولوجى الذى تصل إليه الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ فى إطار الاتصال والمعلومات ، والنمو المنتظر حدوثه فى الكومبيوتر واتصالاته ، وتوفير أماكن تخزين المعلومات بسبب التقدم فى الميكرومشين وفى السيطرة الأوتوماتيكية على أجهزة التليفزيون وربط محطات التليفزيون بالمنازل ، وغير ذلك من التفصيلات التكنولوجية التى يصعب شرحها ، ثم يتحدث عن الاتجاه إلى الاحتكار فى وسائل الاتصال وصناعتها ، والقواعد التى لابد أن توضع للسيطرة الدولية على هذه الوسائل ، وتحديد تكاليف الإرسال واستعمال البرامج ، وغير ذلك من الأمور الفنية الدقيقة ..

ويقارن أحد فصول الكتاب فى طريقة السيطرة على وسائل الإعلام ويقول : إن الإشراف على الكلمة المكتوبة سهل ، وإن القانون

الأمريكى يعطى أى شخص لديه مطبعة الحق فى نشر أى شىء دون تدخل قانونى ، وإنْ كان الناشرون يخضعون لقوانين العمل والضرائب والقذف وحقوق النشر.. أما فى حالة التليفزيون والإذاعة فالأمر يختلف ، إذ إن وسائل الاتصال الجماهيرية هذه ليس لها صفة الفردية كالكتاب ، فهى « تغزو البيت » بكل من فيه من كبار وأطفال . ومن ثم فهناك اتجاه الآن بإدخال مايسمى بالبرامج المتفرقة ، بمعنى أن يعطى التليفزيون كل مجموعة برامج ذات نوعية تتفق مع ميولها .. ولكنّ هناك نقدًا يوجه لهذه السياسة ، وهو أنها ستؤدى إلى نوع من الانقسام فى داخل المجتمع ، وستقضى على الروابط الاجتماعية الموحدة . .

ولعل خاتمة الكتاب لها أهمية خاصة حتى خارج الإطار الأمريكى لمشكلة الاتصال ، فهى تضع صورة المستقبل ، كما تضع بعض الأسس التى تنادى بها للإشراف على وسائل الاتصال ، فكلما تقدمت التكنولوجيا أصبح من الصعب السيطرة على وسائل الاتصال ، وكلما تعرض الفرد إلى نوع من « التعرية » لابد أن يصحب هذا تغيير فى طريقة التفكير حول ضرورة إيجاد نوع من الرقابة على مايقدم . ويتساءل الكتاب هل من الأوفق إيجاد نظام موحد للاتصال أم نظم منوعة . فالموجود حاليًا فى العالم يتجه إلى التنويع فى حين هناك رأى قوى يطالب بالتوحيد ، والذين يريدون إنشاء محطات تليفزيون جديدة مثلا يرغبون فى تقديم ماهو جديد ، ولكن هل يوجد جديد ؟ هذا هو التساؤل الذى

يوجهه الكتاب ، أو أن ظهور محطات جديدة يعنى زيادة عرض كل ماهو قديم ؟ ويقول البعض أن عدم تنويع محطات التليفزيون من شأنه أن يخضع جمهور النخبة إلى تقبّل مايقدم للجماهير ، وهذا من شأنه القضاء على النخبة المثقفة . ويتساءل الكتاب هل يمكن أن تقوم الحكومة بنوع من الإشراف على المضمون – أية حكومة – بأن تفرض عند التصريح لمحطات الإرسال بالعمل على :

١ – العدالة فى تقديم البرامج ذات الآراء المتضاربة والمشاكل العامة .

٢ – التساوى فى الزمن الذى يخصص للمرشحين السياسيين .

٣ – اشتراط تقديم الأخبار والشئون الجارية والبرامج الإجبارية .

٤ – تأكيد احتياجات المجتمع .

٥ – الاحتفاظ ببعض البرامج الفريدة .

٦ – منع البرامج التى تنافى الآداب أو ذات الطابع العنيف .

إن الدول النامية تعانى من التخلف فى مجال الإعلام بمختلف وسائله ، سواء كان بالكلمة المسموعة أو المكتوبة أو المرئية – فنجد أن ألفى مليون نسمة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ليست لديهم وسائل استقاء المعلومات الكافية عن الأحداث فى الداخل والخارج – ثم إن هذه الدول تعانى من التحديد المدمر للأخبار – وبمقتضى ذلك التحديد أصبحت أخبار الكوارث والمآسى والمتاعب السياسية تحتل الصفحات

الأولى . وتجتذب العناوين القصة العظيمة عن الصراع الذى تخوضه الدول النامية لرفع مستواها الاقتصادى أو عن منجزاتها فى ميدان الفن والثقافة بأولوية كبيرة ، فضلا عن قصر الحديث عنها فى الصفحات الأخيرة فى حالة عدم استبعادها تمامًا من الجريدة . وقد يستبعد رئيس التحرير بعض الأخبار التى يراها – من وجهة نظره – ثانوية فى حين أنها مهمة لخلق التفاهم والنوايا الطيبة بين الأمم .

كذلك تُعانى الدول النامية من نقص الصحف اليومية فهناك مناطق لاتوجد بها أية صُحف على الإطلاق – كما أن استهلاك ورق الصحف يصل فى بعض الدول النامية إلى ٣ كجم للشخص سنويًّا – فى حين أنه يصل مثلا إلى ٢٦ كجم للشخص فى الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا فضلا عن النقص الموجود فى تدريب الصحفيين والفنيين والمتخصصين ، والنقص الأخطر الذى تعانى منه الدول النامية فى مجال وكالات الأنباء العالمية التى تسيطر عليها ثلاث من الدول المتقدمة : أمريكا ، بريطانيا ، فرنسا .

وهناك مشاكل فنية أخرى مثل الكهرباء فهى غير كافية ، وكذلك فإن البرامج تمتاز بالتركيز الشديد على المدن الكبرى . أما فى مجال السينما فهناك نقص كبير فى دور العرض ، فمثلا هناك ٠,٧ مقاعد لكل مائة شخص فى جنوب شرق آسيا و ٣,٧ مقاعد لكل مائة شخص فى أمريكا اللاتينية ، وبصفة عامة فإن الدول النامية تعانى من نقص الموارد المالية .

ونقص الوسائل الفنية وارتفاع تكاليفها وتكاليف صيانتها .

من هنا ... يبدأ الحل .

والآن – ماهى الحلول المطروحة والممكنة بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة على السواء ؟

إنى أرى أنه لابد من متابعة انعقاد سلسلة اجتماعات إقليمية للخبراء فى وسائل الإعلام والممثلين عن الدول المختلفة من أجل تطوير وسائل الإعلام فى تلك الدول ، كقيام تعاون ثنائى بين رجال الصحافة والإعلام لتبادل الأفكار – والأخذ بنظام – عمود الضيف – أى دعوة رئيس تحرير أجنبى للحديث عن بلده فى صحيفة دولة أخرى ، كذلك ينبغى الاتفاق على تطبيق رسم منخفض موحد على نقل البرقيات الصحفية ، وضرورة الأخذ بحق تقرير المصير الثقافى فى مواجهة سيطرة دولتين أو ثلاث فقط على الوكالات العالمية .

وإذا كانت ثورة الاتصالات تتطلب أساسًا قيام تفاهم متبادل بين كل الأطراف ، فهذا يعنى أن التخلف الإعلامى لدى الدول النامية هو مسئولية دولية .

وهذا حقيق ، إلا أن هناك جهودًا تبذل للعمل عن طريق المؤسسات الدولية منها أن لجنة حقوق الإنسان – التابعة للأمم المتحدة – انبثقت منها هيئة خبراء تهتم بحرية الإعلام ، ومسئوليتها توجيه اهتمام خاص نحو تطوير وسائل الإعلام فى الدول المختلفة عن طريق التدريب الفنى والعملى ،

مع تخفيض النفقات الصحفية والإعلامية – بصناعة أجهزة بتكلفة ضئيلة – ويساهم المجلس الاقتصادى والاجتماعى مع هيئة اليونسكو بتقديم المساعدات للدول النامية من أجل إنشاء وسائل إعلام كافية تؤدى إلى تسهيل الانتشار الحر للمعلومات والأنباء الدقيقة غير المشوهة .

إن الأمم المتحدة ساعدت فى تنمية صناعات مساعدة مثل ورق الصحف وأجهزة التليفزيون ، كما أرسلت بعثات إلى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى مختلف المجالات لتدريب العاملين فى مجالات الإعلام . . . كما أن هناك برنامجًا دوليًّا وافقت عليه الأمم المتحدة لتوزيع شبكات الأقمار الصناعية من أجل تقديم خدمات عن طريق الإرسال لمحطات أرضية فى المناطق التى تزداد فيها الكثافة السكانية ، ولتقديم خدمات تعليمية فى المناطق قليلة السكان .

مفارقات ... عربية ؟؟

وفى دوامة وسائل الاتصال : أين يقف العالم العربى ؟

نقول إن هناك جهودًا عربية دءوبة فى مجال الإعلام العربى المتكامل – سواء على مستوى التبادل الإخبارى بين الإذاعات ومحطات التليفزيون – أو على مستوى الميكروويف – مثل تلك التى تربط منطقة المغرب العربى : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب . أو من خلال مشروعات القمر الصناعى للاتصالات العربية .

وفضلا عن ذلك – فإن المنطقة العربية تشهد تدفقًا إخباريًا من خلال شبكات محلية لوكالات أنباء وطنية . ولكن الذى لاجدال فيه هو أن الإنسان العربى – مازالت تشد أسماعه دقات الأنباء القادمة من وراء البحار– وتتحرك أصابعه وراء مؤشر الراديو ليلتقط ، صوت أمريكا ، ولندن ، وموسكو ، ومونت كارلو . والأخطر من ذلك أن المشاهد العربى يرى مايحدث فى البلاد العربية من خلال عدسات الوكالات الأمريكية والبريطانية .

وهذا هو التحدى الذى تفرضه الحضارة اليوم ..

سياسة الاتصال

لا تستطيع أية دولة أن تعيش دون سياسة اتصال ونظام خاص بالاتصال ، بل إننا نجد أن هذه السياسة غالبًا ماتكون فى إطار تشريعات الدولة أسسًا ومواثيق . ولدينا فى مصر أمثلة على ذلك فى قوانين الصحافة والإذاعة والتليفزيون وغيرها من وسائل الاتصال . ومصر ليست وحدها فى هذا ، بل إننا نجد أن هناك تشريعات فى جميع الدول تضع وسائل الاتصال وسياسته فى الإطار القومى . وربما لايعرف الكثيرون أنه حتى فى أكثر الدول ديمقراطية – مثل إنجلترا – نجد أن هناك مجلسًا أعلى للصحافة تنظم عمله قوانين وتشريعات بالإضافة إلى تشريعات خاصة بالإذاعة والتليفزيون .. وطبعًا من المعروف أن هذه الوسائل تنظمها أيضًا قوانين وتشريعات فى الدول الاشتراكية حيث تشرف الدولة إشرافًا تامًّا على الاتصال . وبالاضافة إلى هذه التشريعات الحكومية فإننا نجد أن هناك على المستوى المهنى قوانين وأسسًا وشروطًا وأقصد بالمستوى المهنى النقابات المهنية المختلفة ، مثل نقابات الصحافة والعاملين فى الإذاعة والتليفزيون والطباعة ، ولعل مايرد إلينا من وقت إلى آخر من توقف صحيفة أو أخرى – آخرها جريدة التايمس المشهورة – يؤكد لنا سلطة هذه النقابات .

وتختلف هذه السياسات بطبيعة الحال تبعًا لاختلاف النظم السياسية . هذا يجعل من الصعب التحدث عن نظام اتصال واحد ، كما يجعل من الصعب على بعض الهيئات الدولية أن تتخذ سياسات عامة فى هذا الشأن . ومازلت أذكر الاجتماع الأول لهيئة اليونسكو الذى عقد فى باريس منذ سنوات لمناقشة مسئولية الاتصال والتدفق الحر للمعلومات . ففى هذا الاجتماع الذى استمر بعد ذلك فى المؤتمر العام لليونسكو الذى عقد فى كينيا نجد أن الخلافات كانت واضحة فى وجهتى النظر بين الدول الشرقية والغربية . وكانت الدول النامية فى وضع بين الاثنين . فبينما نجد أن الدول الاشتراكية كانت – ولاتزال – تطالب بسياسات ملزمة فإن الدول الغربية كانت تنظر إلى مثل هذه السياسات على أنها أهداف وآمال وتوصيات على الجهات المختلفة التى تقوم بالاتصال محاولة السير عليها . وتختلف وسائل وضع سياسات الاتصال من دولة إلى دولة – فنجد فى إنجلترا مثلا – وآخذها كمثال بحكم معرفتى القوية لها – أنه من وقت إلى آخر تقوم الدولة بتكوين لجان ملكية تدرس مشكلة مامن مشاكل الاتصال وتأخذ بها لبعض التوصيات . وهناك فى إنجلترا قوانين لتنظيم الصحافة ، تشرف عليها هيئات مختلفة هى : هيئة أصحاب ، وهيئة العاملين ، ثم مجلس الصحافة ، بالإضافة إلى بعض القوانين الموضوعة لضمان حرية الصحافة من ناحية ، ومسئوليتها من ناحية أخرى ، لعل أهمها – قانون عدم احترام المحكمة ، وقانون « نشر أسرار الدولة » وحماية الأخلاق

العامة وحماية الفرد ، والقذف الجنائى ، والتشهير ، وحقوق النشر ، وفى إطار الإذاعة والتليفزيون نجد آخر « كتاب أبيض » نشر منذ شهور مبنيًّا على أساس لجنة لورد آناند يحدد مسئوليات الإذاعة والتليفزيون .

هذا يعنى أن كل دولة مهما اختلفت نظمها السياسية لابد أن تكون لها سياسة اتصال ، أحيانًا ماتكون مرنة ، وكثيرًا ماتكون قاسية وملزمة . ويعد هذا اعترافًا من الدولة بأهمية الاتصال والإعلام .

وهناك عنصران مهمان تحتاج إليهما الدولة حين تخطط سياسة الاتصال ، وهما العنصر المادى ، والعنصر البشرى . وفى ضوء إمكانيات الدولة فى هذين العنصرين يمكنها أن تخطط سياستها . فعلى سبيل المثال إن لم تكن فى قدرة الدولة استعمال الأقمار الصناعية فعليها أن تضع سياستها واستراتيجيتها بدونها ، وإن لم يكن لديها العنصر البشرى المطلوب فإن أول ماستفعله هو إعداده وتدريبه بما يتفق وإمكانياتها المادية . وقد جرت معظم الدول المتقدمة على تكوين مجالس خاصة بالاتصال ، ولعل المجلس القومى للثقافة والإعلام فى استطاعته أن يتولى هذه المهمة والوظيفة الأساسية لمثل هذا المجلس ، قبل أن يبدأ فى وضع السياسة الإعلامية وهى أن يجمع كل ماهو موجود فى الدولة من نشاطات اتصال ويحاول أن يحللها و (يقيمها) ، وفى ضوء هذا تكون مهمته وضع السياسة القومية للاتصال .

والآن يمكن أن نتساءل ماهى صفات هذه السياسة القومية ؟ لعل

أول صفة لها هى مراعاة نظام الحكم فى مصر ، ونحن نعرف أنه لفترة طويلة كانت مصر تخضع لنظام حكم لايمكن أن نسميه ديمقراطيًا . ولعل هذا كان شيئًا طبيعيًا يحدث دائمًا بعد قيام الثورات التى تغير بنيان المجتمع . فكل ثورة تحتاج إلى تقوية كيانها وتعميق جذورها فى المجتمع وحماية كيانها من أعدائها ، ووسائل الاتصال لها دور حيوى فى نشر مفاهيم الثورة وتعاليمها ، وهذا يحتاج إلى نوع من الإشراف أو حتى السيطرة من جانب الحكومة . وهذا هو ماتسمت به سياسة الاتصال بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، بل إن هذه السيطرة كانت فى ازدياد مطرد كلما أدخلت الدولة تغييرات جذرية ، مثل الوحدة مع سوريا ، ثم الانفصال ، ثم القوانين الاشتراكية . وقد كانت سياسة الاتصال المصرية حتى عام ١٩٦٧ تركز على الداخل ، ولكن نكسة ١٩٦٧ أدت إلى وضع سياسة للاتصال الخارجى .

وإذا نحن حللنا صفات سياسة الاتصال بعد النكسة وجدنا أنها كانت تركز على شيئين أساسيين : أولا مواجهة الحرب النفسية المكثفة التى قامت بها إسرائيل للحفاظ على الروح المعنوية للشعب المصرى . ويمكن القول أن هذه السياسة نجحت نجاحًا كبيرًا وليس أدل على ذلك من حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لقد حاول العدو بشتى الوسائل أن يحطم معنويات شعب مصر وجيش مصر ، ولكنه فشل فى ذلك فشلا ذريعًا ، واستطاعت القوات المصرية — وهى جزء من شعب مصر — أن تعبر

وتقاتل وتنتصر .

أما الجانب الآخر من سياسة الاتصال فهو شرح قضايانا للعالم ، وهنا لم يكن النجاح بقدر نجاحنا داخليًا . وهناك عدة أسباب لهذا الفشل ، لعل أولها هو أنه لم يكن لدينا مانقوله للعالم . أو بمعنى آخر إن مالدينا لم يكن إيجابيًا بل سلبيًا ، ومن ثمَّ فإن إعلامنا كان شكوى أكثر منه إعلامًا . ومن الأسباب الأخرى احتكار إسرائيل والصهيونية لأجهزة الاتصال فى العالم ، وخاصة فى الغرب ، وبالتبعية عدم قدرة مصر – أو العرب – على الوصول إلى هذه الأجهزة ، ونحن مازلنا نذكر أن الجرائد الأمريكية كانت ترفض حتى نشر الإعلانات المدفوعة ، ليس فقط حول القضية الفلسطينية وإنما حول دولنا نفسها . ولذلك يمكن القول إنه لم تكن لنا سياسة اتصال خارجية . ومما ساعد على فشلنا فى المجال الخارجى ، الرقابة القاسية التى كانت مفروضة فى مصر والدول العربية على المراسلين الأجانب وماكانوا يبعثون به من برقيات .

وبعد ثورة التصحيح وقيام دولة المؤسسات وضمان الحريات بدأ ينمو تدريجيًا جو من الليبرالية أساسه الثقة فى المصير . وقد انعكس هذا فى أشياء عديدة ، لعل أهمها إزالة الرقابة على وسائل الاتصال . وبدأت مصر ترى وفود مراسلين أجانب للصحافة العالمية وشبكات الإذاعة والتليفزيون . ولعل أهم مايميز مايمكن أن نسميه فترة ماقبل أكتوبر ١٩٧٣ هو التحرك الدبلوماسى الذى قامت به مصر . وإنى أعتقد أن

هذا التحرك هو نوع من الإعلام والاتصال ، إذ إن هدفه كان توصيل الرأى المصرى إلى الآخرين ، سواء أكانوا رؤساء دول أم وزراء خارجية ، أم أجهزة إعلام عن طريق المؤتمرات الصحفية التى كانت تصحب التحرك الدبلوماسى . وقد نجح هذا التحرك فى إعداد الرأى العام لحرب أكتوبر ١٩٧٣ ، مما جعل جميع الدول بعد ذلك تؤيد مصر فى حربها ضد إسرائيل .

لقد كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ نقطة تحول فى إطار الاتصال . فقد كانت مصر تقاسى دائمًا من عدم تصديق العالم لإعلامها ، وذلك بسبب البلاغات العسكرية التى كانت تصدر فى أثناء حرب ١٩٦٧ . وحين بدأت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبدأت البلاغات العسكرية المصرية تخرج إلى العالم حاملة أخبار التقدم الرائع لم يصدق العالم ، واعتقد أنها بلاغات كاذبة ، بانيًا وجهة نظره على حرب ١٩٦٧ ، بل إن بعض محطات التليفزيون الغربية كانت تعرض أفلامًا عن حرب ١٩٦٧ على أنها حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن سرعان ماتغير هذا حين بدأ المراسلون الأجانب بعد أن عبروا بعد جيشنا فى إرسال رسائلهم . وهنا أود أن أتوقف لأؤكد أهمية المراسلين الأجانب فى عمليات الاتصال . إنّ هؤلاء المراسلين هم همزة الوصل بين جريدتهم أو إذاعتهم أو تليفزيونهم وبين البلد الذى يعملون فيه ، ورسائلهم تأخذ دائمًا الأولوية فى بلادهم ، ولهذا السبب أصبح من الضرورى وضع سياسة محددة للتعامل معهم من جانبنا .

ويأتى ذكر هذا فيما بعد . المهم أنه بسبب رسائلهم تأكد العالم أن مايخرج من مصر هو الواقع وليس مجرد خيالات ، وبدأت نسبة التصديق ترتفع ، وهذا وضع على الإعلام المصرى مسئولية كبيرة ، وهى ضرورة توخى الصدق والحقيقة فى كل مانريد أن نوصله إلى الخارج .

ثم جاءت مبادرة السلام وزيارة الرئيس إلى القدس وماتبعها من تطورات ليس هنا مجالها . ولكن لابد من تأكيد دور المبادرة ونتائجها فى تعزيز الإعلام المصرى فى الخارج ، وقد حاولنا دائمًا فى الهيئة العامة للاستعلامات فى تلك الفترة الإفادة من هذا الموقف ، وكانت النتيجة أن مصر استطاعت لأول مرة أن تسحب بساط الإعلام من تحت أقدام إسرائيل. وجاءت رحلات الرئيس إلى أوربا والولايات المتحدة أيضًا معززة للإعلام ، وقد استطاع سيادته أن يستعمل أجهزة الإعلام فى هذه الدول استعمالاً أمثل ، مما جعل البعض يقولون إن الرئيس السادات هو الإعلامى الأول فى مصر.

لاأريد أن أطيل فى هذا ولا أن أتحدث عن التغير الشامل لمواقف شعوب العالم تجاه مصر ، أو لمواقف أجهزة الإعلام العالمية نتيجة لهذه السياسة . فهذا كان ولايزال واضحًا تمام الوضوح ، وإنى أذكر فى أثناء زيارتى لبعض دول أوربا والولايات المتحدة شكاوى إسرائيل المستمرة من أن هذه الأجهزة أصبحت متحيزة لمصر. وأود أن أنتقل الآن إلى مناقشة سياسة الاتصال المستقبلية .

لاشك فى أن المواقف قد تغيرت بطريقة ثورية ، مما يجعل من الضرورى إعادة النظر فى سياستنا الإعلامية . حقيقة أن هناك أسسًا عامة لاتتغير ، ولكن لاشك أن أولويات هذه الأسس لابد أن تتغير . وإنى أذكر حين توليت رئاسة الهيئة العامة للاستعلامات أنى وضعت تصورًا لسياستنا الإعلامية فى الخارج والداخل . وكان أساس اتصالنا بالخارج يدور حول عدد من النقاط أساسها أن الغرض من الإعلام الخارجى هو عكس الصورة الحقيقية لمصر . وقد قسمت الإعلام إلى ثلاثة أنواع : الثقافى . والحضارى . والاقتصادى . والسياسى .

الإعلام الثقافى والحضارى يرمى إلى إظهار تاريخ مصر وحضارتها وثقافتها ، وإنى أذكر حين وافقت الهيئة العامة للاستعلامات على إرسال معرض المرحوم جمال السجينى إلى مدريد تساءل البعض : وما دخل الإعلام فى المعارض الفنية ؟ ودار نفس التساؤل حين نظمنا حفلات للكونسرفتوار فى ألمانيا الغربية ، ولرمزى يسى فى باريس وألمانيا . وزاد **التساؤل حين نظمت الهيئة الأسبوع الثقافى فى كندا وأرسلت فرقة أم كلثوم ، ومعرضًا للفن وأسبوعًا للأعلام المصرية ، وغير ذلك من** النشاطات الثقافية التى لاقت نجاحًا رائعًا فى مدن كندا . وفى باريس افتتح السفير المصرى معرض « الفن والحياة » لمدرسة الفنان المصرى الأصيل حامد سعيد ، وهو المعرض الذى تولت هيئة الاستعلامات تنظيمه عن طريق مكتبها الإعلامى فى باريس . وقد تعرضنا لبعض

التساؤلات بل للنقد حول هذا الدور الجديد الذى بدأت الاستعلامات تقوم به ، وقالوا : ومادخل الإعلام فى الثقافة ؟

الإعلام فى اعتقادى وسيلة ، والثقافة هى المضمون . ونحن نعرف أنه ليس هناك ما هو أبقى فى ذهن الإنسان — بل فى قلبه قبل ذهنه — من لوحة جميلة ، أو نغم حلو ، أو رقصة رشيقة دون حاجة إلى ترجمة أو شرح . إن العالم يذكر الدول بما تركته من ثقافة وحضارة . ومن ثم إن أردنا أن نؤكد صورة مصر للعالم فليس أمامنا أحسن من الثقافة . ولقد قاست مصر كثيرًا من تشويه صورتها فى الخارج . وحاولت إسرائيل وأجهزة الإعلام المعادية أن ترسم صورة مصر بطريقة فجة كاذبة : مصر بلا ثقافة أو حضارة . المصريون همج . إلى آخر هذا من سلسلة الأكاذيب التى انتشرت . ومانحاول أن نفعله الآن هو أن ننظف صورة مصر من هذه التراكمات الإعلامية المعادية تمامًا . كما يحاول الفنان أن ينظف لوحة جميلة من تراكمات الأجيال . ومن تأثير الأجواء . وحين بدأنا وفكرنا فى البدء فى هذه الحملة الإعلامية الثقافية كان علينا أن نضع تفاصيل الصورة التى نريد أن نعكسها فى الخارج . إنها صورة تجمع بين حضارة مصر القديمة وثقافتها . ومن ثم كانت معارض الآثار وسيلة رائعة لعكس هذا الجانب . ولكننا أردنا أيضًا أن نبعث رسالة أخرى . وهى أن مصر ذات الحضارة العريقة لم تكتف بحفظ هذه الحضارة فى خزانات من زجاج وعرضها على العالم كآثار مضت . مصر

هذه فى استطاعتها التعامل مع الأشكال الحديثة من الثقافة . وكما أثبتت حرب أكتوبر أن مصر تستطيع أن تتعامل مع الأسلحة الإلكترونية الحديثة . وكذلك أردنا أن نبين للعالم أن أبناء مصر فى إمكانهم أن يقدموا الفن الحديث والموسيقى الكلاسيكية والباليه وغيرها من الأشكال التى كان الغرب يحتكرها حتى وقت قريب .

لقد بدأنا هذه السياسة الإعلامية الجديدة ، وقد بدأتها فى مواجهة معارضة شديدة حتى من بعض كبار المسئولين . ولكن إذا نحن حكمنا بالجماهير التى شاهدت نشاطنا الثقافى فى أوربا وأمريكا وآسيا وأفريقيا . بل فى أستراليا . وإذا نحن قرأنا ماكتب عن فنانينا ومعارضنا وحفلاتنا الموسيقية لعرفنا كم نجحت هذه التجربة . إن مصر لديها أربعون مكتبًا إعلاميًّا فى الخارج ، وقد أعدنا من وقت قريب توزيعها جغرافيًّا وسياسيًّا حتى نوجد توازنًا فى الإعلام المصرى . ومانحاول أن نفعله الآن هو تحويل هذه المكاتب إلى مراكز إشعاع ثقافى لمصر ، وذلك بالإضافة إلى العمل الذى خلقت من أجله وهو شرح الخط السياسى لمصر ، وعرض قضاياها وقضايا العرب ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية .

ويأتى بعد ذلك **الإعلام الاقتصادى** . وهو موجه إلى المستثمرين الذين نريد جذبهم إلى مصر . وفى هذا الإطار لابد من إيجاد وسيلة لنشر القوانين المرتبطة بالاستثمار والنواحى التى يمكن الاستثمار فيها والأولويات

المختلفة كافة ، أى إصدار مايسمى بدليل المستثمر ، سواء عن طريق مكاتبنا الإعلامية أو أجهزة الإعلام فى العالم .

أما الإعلام السياسى فهذا مرتبط ارتباطًا وثيقًا مع السياسة الخارجية والدبلوماسية للدولة ، وقد كنت أقول دائمًا إن الدبلوماسية والإعلام وجهان لنفس العملة ، وليس أدل على هذا من أنه حين عقد اجتماع القاهرة بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة والأمم المتحدة ، ثم اجتماعات القدس ، وكان لى شرف الاشتراك فيهما والعمل كمتحدث رسمى يشارك فى الاجتماعات ، ويكون فى نفس الوقت همزة الوصل مع الصحافة العالمية ، أن استطعنا فعلا أن نحقق تنسيقًا كاملا بين النواحى الثلاثة ، بحيث جاء الإعلام المصرى شاملا كاملا ، واستطاع أن يعكس صورة متكاملة لمصر .

أخرج من هذا إلى أن هذه الجوانب الثلاثة لاتزال قائمة ، وأية سياسة إعلامية لابد أن تنظمها جميعًا وإلا جاءت ناقصة غير مجدية . ولكن لاشك فى أن هناك الآن عوامل سياسية جديدة تؤكد ارتباط **الإعلام بالسياسة الخارجية والدبلوماسية ، ولعل هذه العوامل أدت** إلى تغيير فى البنيان الإعلامى . بمعنى أننا نعرف ، كما ذكرت من قبل ، أن هناك أربعة عوامل فى عملية الاتصال هى : المصدر ، والوسيلة ، والمضمون ، والمستقبِل . والمصدر لم يتغير فهو مصر ، أما بقية العوامل فقد شاهدت تغيرات عديدة وسأبدأ بالمستقبِل . لقد كان الإعلام المصرى

يركز أكثر مايركز على الرأى العام الغربى . والرأى العام الأمريكى ، فى محاولة لتغييره وجذبه إلى صفوفنا ، وإصلاح الصورة المصرية والصورة العربية التى شوهتها الدعاية الإسرائيلية . ثم كان الإعلام المصرى موجهًا أيضًا إلى الشعب الإسرائيلى لإقناعه بعدالة قضايانا ، وأيضًا بأهمية السلام فى حياته وحياة المنطقة ، بل فى بقائه . ولاشك أن سياستنا الإعلامية لابد أن تستمر فى هذا الخط ، بل تركز بقوة على أهمية السلام ، إذْ ثبت بالتجربة أن هذا الخط – وأساسه سياسة حقيقية وليس مجرد دعاية – قد استطاع أن يؤثر فى الرأى العام العالمى ، وأن يساعد على شرخ المجتمع الإسرائيلى ، وليس أدل على ذلك من ظهور حركة السلام الآن ونموها . ولكن ظهر مستقبل جديد ومهم ألا وهو المستقبل العربى . وليس هنا مجال شرح مواقف الدول العربية غير المنطقية – وإنما أود أن أؤكد ضرورة إيجاد وسيلة للوصول إلى المستقبل العربى ، وحمل رسالتنا الإعلامية إليه . وإنى أعتقد أنه على الرغم من مواقف الحكومات العربية تجاه مصر فإن الشعوب تعرف تمامًا ماقامت به مصر وماتقوم به من أجل القضية الفلسطينية والقضايا العربية . وهذا المستقبل يحتاج إلى وسيلة للاتصال وإلى مضمون ، ولاأعرف بالضبط مدى دخول الصحافة المصرية فى هذه الدول أو الرقابة المفروضة عليها ، ومن ثم فإن الإذاعة ، كما كانت دائمًا ، عليها عبء كبير فى هذا الإطار . من الناحية الثقافية لاأعتقد أن الدول العربية يمكنها أن تجد بدائل لثقافتنا وبرامجنا ، وحتى لو

أنتجت برامجها فلا خيار لها من استقدام الفنانين المصريين ، ولذلك فإن التركيز يكون على الجانب السياسى . وهذا ينقلنا إلى المضمون وطريقة معالجة هذا المضمون . ولعل أهم شىء هو شرح اتفاقية السلام شرحًا علميًّا مبسطًا بدون دعاية أو مبالغة ، وبعد ذلك لابد من تذكير الشعوب العربية بما قامت به مصر وماقامت به الدول العربية الأخرى من أجل القضية الفلسطينية والقضايا العربية ، ونحن حين نفعل هذا نتوخى الحقائق ولانحاول أن « نعاير » العرب بما فعلته مصر من أجل قضاياهم التى هى أيضًا قضايانا ، وهناك جزء آخر أساسى وهو شرح الأخطار التى تواجه المنطقة والضغوط التى تتعرض لها ، وأهمية دور مصر فى درء الأخطار عن المنطقة ، هذا فى رأيى الجديد فى سياستنا ، والذى يجب أن نعطيه اهتمامًا خاصًا ، وهى مهمة ليست سهلة ، وكما يقول المثل « ربى قنى شَرَّ أصدقائى ، أما أعدائى فأنا كفيل بهم » .

والسياسة الإعلامية المستقبلة تحتاج إلى إيجاد وسائل لخدمة المراسلين الأجانب وجعلهم فى الصورة دائمًا ، ونحن نعرف اهتمام أجهزة إعلام العالم بمصر ، مما جعلها تنقل مكاتبها فى الشرق الأوسط إلى مصر ، سواء من بيروت أو روما أو أثينا ، وخدمات المراسلين ليست فنية فقط – تليفونات وتلكسات ، فهذه أشياء أساسية بلاشك ، ولكن من الأمور المهمة التى يحتاج إليها المراسل مصادر الأخبار ووجودها وسهولة الاتصال بها . وقد راعيت هذا حين عملى رئيسًا للهيئة ، وساعدت المراسلين على

تكوين جمعية المراسلين الأجانب بعد صعوبات روتينية عديدة . ولكن المهم هو كيف يحصل المراسل الأجنبى على المعلومات الصحيحة وفى الوقت الصحيح دون تأخير . وهذا يدعو إلى وجود متحدث رسمى أو أكثر من متحدث رسمى كما يحدث فى دول العالم ، ونحن نعرف أن فى الولايات المتحدة يوجد متحدث رسمى باسم الرئاسة ، وآخر باسم وزارة الخارجية ، وليس هنا مجال الحديث عن مهمة المتحدث الرسمى ولكن أهم شىء هو أن يعرف كيف يتعامل مع رجال الإعلام ، وهذا يستدعى أن يعرف مشاكلهم ، وبالتبعية أن يكون إعلاميًا له خلفية صحفية قوية ، وحسن التعامل هذا يجعل من الضرورى أن يتضمن أكثر من لغة أجنبية ، وأن يكون فى الصورة بحيث يستطيع الإجابة عن أية أسئلة توجه إليه عن الأحداث .

هذه أسس عامة للسياسة الإعلامية الخارجية التى يجب أن نقوم بها ، وطبعًا هناك تفصيلات عديدة عن التنسيق بين الأجهزة المختلفة وتدريب القائمين بالإعلام وتوافر شروط معينة بينهم ، واختلاف السياسة من بلد إلى آخر حسب طبيعة البلد وعلاقتها بمصر ، وتحديث وسائل الاتصال والاستعانة بالمصريين فى الخارج وغيرها من الأمور المهمة التى يجب دراستها . ولعل فى هذا المجال يمكن إنشاء مجلس أو لجنة خاصة بالإعلام الخارجى ، تمثل فيها وزارات : الخارجية ، والاقتصاد ، والتعاون الاقتصادى ، والسياحة ، وهيئة الاستعلامات ، واتحاد

الإذاعة والتليفزيون ، تكون مهمتها رسم سياسة إعلامية خارجية ومتابعة تنفيذ هذه السياسة .

والآن ننتقل إلى الإعلام الداخلى وسياسته .

مشاكل التنمية فى المجتمعات الريفية :

مشاكل النمو من أهم ماتواجهه الآن الدول النامية ، ومايكاد ينتهى مؤتمر أو ندوة للتنمية حتى تبدأ ندوة أخرى . وقد ظهر عدد كبير من الكتب عن هذه المشاكل . لعل أهمها هو كتاب البروفسور افيريت روجرز ، الذى زار مصر ، ويعمل أستاذ علم الاتصال بجامعة متشجان ، وتعد أبحاثه التى قام بها خلال السبعة عشر عامًا الماضية من أهم ماتم فى نطاق التجديد ونشر التغير الاجتماعى ، ومما أعطى أبحاثه أهمية كبيرة أنها تعالج مشاكل التجديد والتنمية فى المجتمعات الريفية والمجتمعات التقليدية ، فتراه قد قام بأبحاث فى كولومبيا ، والبرازيل ، ونيجيريا ، والهند ، وتايلاند ، ونشر نتائج بحوثه فى عشرة كتب مختلفة .

إن مكان البحث هو كولومبيا ، والوقت الذى تم فيه هو منتصف الستينات . ولكن موضوعنا يمكن أن يكون فى أى دولة أخرى فى أمريكا اللاتينية أو آسيا أو أفريقيا ، فى أية فترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٥ ، حيث بدأ الفلاحون يشعرون بعدم الرضا عن التقاليد .

ويشرح المؤلف فى الكتاب العلاقة بين عدد من العناصر الاجتماعية والسيكولوجية المرتبطة بعملية التجديد ، ويناقش دور التغير الاجتماعى الموجه . ويحاول المؤلف أولا أن يجد نمطًا للسلوك بين الفلاحين يضىء الطريق أمامهم نحو التجديد . والغرض الثانى من البحث هو إظهار الوسائل النظرية .

ويدخل فى نطاق هذا التعريف الثورات الوطنية ، وإقامة مجالس التنمية الريفية أو اكتشاف وسائل تصنيع جديدة ، ونتيجة لحدوث هذا يتم تغيير فى كل من بنيان النظام الاجتماعى على ثلاث مراحل : الاختراع ، والنشر ، والنتائج . أما الاختراع فهو ظهور آراء جديدة وتنميتها ، والنشر هو الوسيلة التى توصل بها هذه الآراء خلال النظام الاجتماعى ، والنتائج هى التغيير الذى يتم فى داخل المجتمع نتيجة لقبول أو رفض التجديدات .

أنواع التغير :

وهناك نوعان من التغير : تغير محلى ، وهو الذى يتم فى داخل نظام اجتماعى ما بدون تدخل من الخارج أو بحد بسيط من التدخل . وفى هذه الحالة نجد أن الفكرة الجديدة تأتى من أحد أعضاء المجتمع ، ثم يتقبلها بعد ذلك زملاؤه فى المجتمع ، فمثلا التقلبات الجوية فى مجتمع منعزل

تخلق الحاجة إلى نوع معين من الملابس ، يتقبلها أعضاء المجتمع ويستعملونها .

والنوع الآخر من التغير هو « التغير بالاتصال » ويأتى من مصادر خارجية ، وهذا النوع ينقسم بدوره إلى قسمين:تغير منتق ، وهذا يحدث حين يوصل أجانب عن المجتمع فكرة جديدة بطريقة تلقائية غير مقصودة إلى أعضاء هذا المجتمع الذين يختارون منه مايريدون ، أما القسم الآخر فهو التغير الموجه ، وهذه هى صفة التغير الذى يحدث الآن .

وهناك مايسمى بثقافة الفلاح ، وعلى الرغم من الاختلافات الشديدة بين الأجناس والشعوب فإنه توجد بعض التعميمات الخاصة بالفلاحين ، والتى تنطبق على أى مجتمع ريفى فى أى بلد من البلاد ، ولكن هذا لاينفى وجود الاختلافات ، فلاشك أن هناك اختلافات بين الفلاحين فى الهند وفى كولومبيا أو فى مصر ، اختلافات فى اللغة والطعام والرداء والدين ، ولكن على الرغم من هذا فهناك مواقف وعقائد أساسية مشتركة بينهم ، وهناك بعض العوامل الأساسية فى ثقافة الفلاحين وهى :

١ – عدم الثقة المتبادلة فى العلاقات الشخصية .

٢ – الاعتماد على سلطة الحكومة ، وفى نفس الوقت العداء لها .

٣ – الأسرية .

٤ – عدم وجود الرغبة فى التغير .

٥ – القدرية .

٦ – الطموح المحدود .

٧ – نظرة محدودة للعالم .

٨ – عدم القدرة على تقبل دور آخر .

وإذا نحن حللنا هذه العوامل فإننا نخرج بنتيجة مهمة وهى أن طريقة حياة الفلاحين بها بعض الموانع الاجتماعية والسيكولوجية التى تقف حجر عثرة فى طريق التقدم والتغير .

التنمية والاتصال :

التجديد – أساسا – هو عملية اتصال ، وإن وسائل التجديد لا بد أن تصل إلى الفلاحين عن طريق وسائل الاتصال ، وهى قد تكون أجهزة الإعلام أو العاملين على إدخال التغير ، أو سفر الفلاحين إلى المدن . هذه العوامل – بالإضافة إلى محو الأمية والانفتاح على أجهزة الإعلام – تعد من العوامل المسبقة فى عملية التجديد . وهناك بعد ذلك عوامل لاحقة ، وهى القدرة على استيعاب الجديد والمعرفة السياسية والطموح .

ويعطى روجرز وغيره محو الأمية أهمية خاصة ، بل يرى أنها أساس عمليات التغير والنمو . ويرى روجرز أنه على الرغم من أهمية وسائل الاتصال فى عملية التنمية فإن معظم الدول النامية لا تعطيها الاهتمام الكافى ، بل تهملها إهمالا يكاد يكون تامًّا . ومعظم الدول النامية تعطى

وسائل الاتصال الأسبقية التى لمصانع الصلب أو الخزانات والسدود أو المؤشرات الأخرى للنمو .

وبالإضافة إلى وسائل الاتصال فإن الاتصال الشخصى له أهمية كبيرة .

ويرى روجرز أن وسائل الاتصال الجماهيرية مهمة فى زيادة المعرفة بالآراء الجديدة ، فى حين نجد أن وسائل الاتصال الشخصى هى التى تؤدى إلى تغيير فكر الفرد . ومن ثم فهو يرى أن الوسيلتين يكملان بعضهما بعضًا . وقد وجد روجرز فى أبحاثه فى قرى كولومبيا أن وسائل الاتصال الجماهيرية لم يكن لها أى دور فى جعل الفلاحين فى كولومبيا يتقبلون آراء جديدة ، بل إن عملية الإقناع التى أدت إلى تقبل هذه التجديدات كانت كلها عن طريق الاتصال الشخصى .

ويناقش روجرز بعض العوامل الأساسية فى عملية تحديث الفلاح . ومن أهمها القدر الذى يتحرك فيه الفلاح خارج نطاق قريته . والرحلات إلى المدن من العوامل التى تقوى هذه الصفة ، إذ إنها ستعطى الفلاح الفرصة لمشاهدة التقدم فى المدينة مما قد يكون حافزًا له لتقبل الآراء الجديدة الخاصة بالتحديث .

ويصف روجرز بعد ذلك « عامل التغير » وهو شخص محترف مهمته أن يؤثر فى عملية اتخاذ القرارات بخصوص التجديد فى الاتجاه الذى يريده ، ودور عامل التغير هو أن ينمى الحاجة إلى التغير بين عملائه .

وأن يقيم علاقة تغير بينهم ، ثم يحلل مشاكل عملائه وأهدافهم ، ثم يخلق الرغبة فى التغير فى نفس عملائه مشجعًا لهم ، وبعد ذلك لابد أن يجعل التقبل للفكرة الجديدة عملا دائمًا لا أن يستمر فترة ثم ينقطع . ومن ثم فإن دور عامل التغير يوجد فى كل مرحلة من مراحل إدخال الأفكار الجديدة حتى تقبلها واستعمالها . ويعد عامل التغير صفة اتصال بين عملائه ومصدر التجديد .

قادة الرأى :

ويخصص روجرز فصلا لقادة الرأى محاولا أن يضع الصفات الأساسية فيهم ، وقادة الرأى هم هؤلاء الذين فى استطاعتهم أن يؤثروا فى سلوك الآخرين بالطريقة المطلوبة . وقد وجد روجرز فى أبحاثه أن الصفات المميزة لقادة الرأى فى القرى الكولومبية سواء الحديثة أو التقليدية هى :

١ – التعليم الرسمى .
٢ – مستوى مرتفع من محو الأمية .
٣ – مزارع كبيرة .
٤ – تجديدات زراعية .
٥ – مستوى اجتماعى مرتفع .
٦ – تعرض مرتفع لوسائل الاتصال .

٧ – قدرة عالية على قبول الجديد .

٨ – معرفة سياسية مرتفعة .

كما وجد أن قادة الرأى فى القرى الحديثة يمتازون بصغر السن وبالقدرة على الانتقال . كما وجد أيضًا أن من صفات قادة الرأى اتصالهم الدائم بمصادر الآراء الجديدة .

ويحلل روجرز القدرية والدور الذى تلعبه فى حياة الفلاح ، وفى مدى قبوله للآراء الجديدة ، ويقول إن القدرية هى الدرجة التى يرى بها الفرد عدم قدرته على التحكم فى مستقبله .

ويرى روجرز ضرورة القيام ببحوث مستقبلة فى عملية « التحديث » ، وهو يرى أن العلوم الاجتماعية لم تقم بعد بدور أساسى فى معرفة مشاكل التنمية وحلها ، ويرى أن ذلك يرجع إلى عدة أسباب ، منها :

أولا – أن الجانب الاجتماعى من التنمية لم يؤكد حتى الآن ، وأن معظم البحوث فى الدول النامية ركزت على النواحى الاقتصادية ، مهملة العوامل الاجتماعية والسيكولوجية والنواحى الثقافية ، ومن ثم فهناك معلومات كثيرة عن الإنتاج العام وعن إنتاج الفرد فى الدول النامية ، فى حين لاتوجد أية معرفة باعتقادات الفلاح وآرائه وسلوكه .

ثانيًا أن العلوم الاجتماعية لها فروع عديدة ، ومن المؤسف أنه لايوجد تعاون كاف بين هذه الفروع فى نطاق التحديث والتنمية .

ثالثًا — أنه لاتوجد مصادر كافية للقيام ببحوث سلوكية فى الدول النامية ، وذلك لعدم تقدير هذه الدول حتى الآن للدور الذى يمكن أن يقوم به علماء الاجتماع .

رابعًا — أن معظم الباحثين من الدول الأكثر نموًّا الذين يعملون فى الدول النامية كانوا يركزون عملهم على التنقيب عن معلومات وليس بناء **مؤسسات** . ومعظمهم يترك البلاد بعد الحصول على معلوماته بدون أن يساعد البلد النامى على إعداد أبحاثه أو إقامة تقليد البحث فيها .

فهرس

صفحة

تقديم ٣
الاتصال المباشر ٧
أنواع المستقبل ٩
الاتصال بالخارج (الإعلام الخارجى) ١٤
الاتصال الدولى ١٨
وسائل الاتصال والتنمية ٢٨
سياسة الاتصال ٥٤
مشاكل التنمية فى المجتمعات الريفية ٦٨
أنواع التغير ٦٩
التنمية والاتصال ٧١
قادة الرأى ٧٣

رقم الإيداع	١٩٦٤ / ١٩٨٤
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧-٠٢-٠٧٣٧-٣

١ / ٨١ / ٢

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)